

التطبيب الإسلامي بالأدوية وحكم استخراجها من شحم الخنزير ولحمه

الدكتور ياسين غادي

قسم الشريعة والدراسات الإسلامية / كلية الآداب

جامعة مؤتة

ملخص

تهدف هذه الدراسة لبيان الأدوية في الإسلام وحكم استخراجها من لحم وشحم الخنزير، وخصوصاً ونحن نشهد تسابقاً منقطع النظير في تصنيع العلاجات. فأردت من هذه المحاولة بيان وجهة نظر الشريعة الإسلامية والوقوف على آراء فقهاء المسلمين وأطبائهم من هذه العلاجات. ويعبارة أخرى هي محاولة لضبط تصنيع الأدوية والعلاجات من المواد المباحة والمواد المحرمة على رأسها لحم وشحم الخنزير.

Abstrac

This study seeks to account for the position of Islam towards medication and its extraction from, pork and pigs fat regardless of its amount, taking into consideration that these days witness acceleration in manufacturing drugs. This is just an andearor to show the position of Islam via the views of his jurisprudents and medical doctors with respect to this issue.

In other words this is attempt to control manufacturing medicine whe ther its raw material is religiously permitted or not.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التطبيب الإسلامي بالأدوية وحكم استخراجها

من شحم الخنزير ولحمه

أسباب البحث ومبررات اختياره:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن الله عز وجل الذي خلق الانسان وأنعم عليه بالصحة والعافية شرع له من الوسائل الكفيلة والأدوية الكثيرة التي تحفظ عليه السلامة في بدنه والصحة في عافيته ولاسيما إذا ألم به مرض أو حل به داء.

ولأن الله سبحانه وتعالى خالق الأمراض، فإنه قد رتب لها العلاج، فعلى الإنسان والحالة هذه لا أن يألو جهداً في البحث عن أسباب المرض للتمكن من العلاج، وعليه في الوقت نفسه أن لا يضجر أو يمل وهو يجهد نفسه في تقصي أسباب الداء ليتوصل الى الدواء.

ولأن دعوته الأسلام صريحة في المحافظة على الأنفس والأبدان، وصيانتها من أي أذى، كان طلب المحافظة على البدن ضروره من ضرورات الحياة التي تتحقق بها المصالح وتتجنب المفاسد (١)، لأن المحافظة على البدن والصحة سبب من أسباب القوة، وذلك للاستمرار على أداء الطاعات والاستقامة في العبادات.

قال عليه السلام: (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف) (٢).

هذا ولأن المحافظة على الأنفس والأبدان لا تقوم ولا تدوم الا بالبحث عن الأدوية للاستطباب والاستشفاء كانت الحاجة ماسة الى تمييز أنواع الأدوية الطبية الحلال والابتعاد عن النجسة الحرام.

ولأن أنواع الأدوية كثيرة متنوعة ولاسيما مع كثرة الأمراض وتعدد وسائل الحياة المدنية، فإننا نجد أنفسنا أمام أصناف هائلة من تلك المصنعة والمشكلة بطرق كثيرة يصعب إدراجها ضمن الطببات من غير بحث واستقصاء، لذا كانت الحاجة ملحة جداً إلى تأصيل الأدوية الطبية من الخبيثة، ولاسيما تلك التي تؤخذ من بعض الحيوانات المحرم أكلها كالخنزير، وتصنيفها بزمز ومجموعات حتى يتمكن المصابون والمرضى من استعمال الجائز منها

والاطمئنان لها عند استخدامها، والابتعاد عن المحرم منها بناء على نصائح طبية حكيمة ومسؤولة حتى يصبح بالتالي أمر تناول الحلال في غاية اليسر والسهولة والحرام في غاية العسر والصعوبة.

أضف هذا إلى فإن هناك أصنافاً من الأدوية تشكل عبئاً مالياً عند شرائها لأثمانها وتكاليفها الباهظة حيث يحرم منها كثير من ذوي الدخل المحدود.

ولأن الكتابة في مثل هذه الموضوعات ولاسيما من ناحية شرعية -على نفاستها قليلة بل قليلة جداً كون بعضها مبعثر ومشار إليه في بطون الكتب دون أدلة وافية أو آراء فقهية شافية - أجد نفسي مشدوداً للتنقيب عن هذا الجانب الهام والخطير في مصادرنا ومراجعنا الإسلامية العربية وغير العربية، ولاسيما وقد أصبح الكثير منا يشكو الأمرين وهو يبحث عن الحلال، ويقع في حرج وتردد كبيرين وهو يتناول بعض العلاجات لكونها مصنعة من مواد محرمة تماماً كتلك المأخوذة من شحم الخنزير، أو المخلوط فيه.

لذا رأيت أن أستقصي هذا الموضوع «التطبيب الإسلامي بالأدوية وحكم استخراجها من لحم وشحم الخنزير» من جوانبه المختلفة واضعاً نصب عيني الدقة في الوصول إلى آراء صائبة ونتائج موضوعية هادفة إن شاء الله.

على أنني لا أزعم أنني السابق لمثل هذا الموضوع، لأن الكتب الطبية والمراجع الإسلامية في الطب ملأت المكتبات والأدراج والرفوف، لكن الذي لمست أنه مكتبتنا الإسلامية تحتاج إلى سبر أغوار عن الأدوية المحرمة ولاسيما تلك المأخوذة من المواد التي أصلها محرم كما هو شأن الخنزير مثلاً.

وحتى لا يتشعب الموضوع ويصعب له فإنني سأركز في هذا البحث على المواد المستخرجة من شحم الخنزير بعد عرض أرضية صلبة للموضوع تتضمن أهمية الدواء الإسلامي وتدرجه التاريخي وآراء الفقهاء في أنواعه الطبية والنجسة، لأن هذا مما أفاضت به النصوص الشرعية من قرآن وسنة وقطعت به الشريعة، وسأركز على الجوانب المستفادة منه للأغراض الطبية ولاسيما تلك الأدوية والكبسولات التي تنتج بمختلف الأشكال والأنواع والحجوم بمختلف التسميات وتعج بها صيدلياتنا ومؤسساتنا الطبية هذه الأيام. وعليه فسوف أقسم بحثي إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

(١) - المقدمة:

سأتحدث في المقدمة عن معنى الدواء وأهميته في حياة الإنسان واهتمام الفقهاء والأطباء بذلك.

(٢) الفصل الأول:

سأناقش في الفصل الأول التدرج التاريخي لاستخدامات الدواء وطرق تصنيعه عند العرب قبل الإسلام، وعند الأمم والحضارات الأخرى.

(٣) الفصل الثاني:

سأناقش في هذا الفصل التداوي بالأدوية الطبية الحلال وآراء الفقهاء والأطباء في ذلك.

(٤) الفصل الثالث:

أما الفصل الثالث (صلب البحث) فسأتناول التداوي بالأدوية المستخرجة من شحم الخنزير وآراء الفقهاء والأطباء في ذلك.

(٥) الخاتمة:

سأنهي البحث بخاتمة تتضمن تلخيص مستجدات البحث ونتائجه.
أرجو الله جلت قدرته أن ينفعني بما علمني وأن يعلمني علماً نافعاً إنه على ما يشاء قدير
وإنه نعم المولى ونعم النصير.

والحمد لله رب العالمين.

الباحث

معنى الدواء، وأهميته في حياة الإنسان، واهتمام الفقهاء والأطباء في ذلك

الدواء: من دوى من باب صدى أي مرض، والدواء ممدود: واحد الأدوية وكسر الدال لغة فيه.

وقيل الدواء بالكسر إنما هو مصدر داواه ودواء، والدوى مقصور المرض. وتداوى بالشيء تعالج به، ويداوى بالشيء أي يصالح به (٣).

وللدواء أهمية عظيمة في حياة الناس ولاسيما المرضى الذين يبتلون بالأمراض لحكمة منه سبحانه وتعالى، فتراهم في أوقات معاناتهم أشد ما يكونون إلى طبيب عالم أو حكيم مجرب ليرشدهم إلى وصفة طبية أو رقية شرعية تخفف من آلامهم وتهون عليهم عذابهم.

لأجل هذا أرشد الله سبحانه وتعالى إلى الدواء النافع والعلاج الشافي فقال: «وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا» (٤) وقال عز من قائل: «وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ» (٥) وقال: «وَيُجَلِّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ» (٦).

ويؤكد الرسول صلى الله عليه وسلم على المعنى نفسه حيث ورد في سنته من حديث أبي الدرداء الذي أخرجه أبو داود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ» (٧).

وفي الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنْ أَمُتِلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقِسْطُ الْبَحْرِي» (٨) والرواية الأخرى التي تفيد نفس المعنى «جَعَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ» (٩) وعنه عليه السلام أنه قال: «عَلَيْكُمْ بِالشِّفَاءِ بَيْنَ الْعَسَلِ وَالْقُرْآنِ» (١٠).

فيستفاد من هذه الآيات والأحاديث وغيرها الكثير (١١) أن الداء والمرض أمور متحصلة فلا يد من معرفة الداء لوصف العلاج، ولا بد من البحث عن الدواء في كل حلال طيب، لأن البحث بحد ذاته مهنة شريفة كرم الله عز وجل بها أنبياءه (١٢)، واعتبرها الرسول صلى الله عليه وسلم من أشرف المهن. يقول عليه الصلاة والسلام: (أَطِيبُ الْكَسْبِ عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ) (١٣).

وقال: (نِعْمَ الْعَبْدُ الْحِجَامُ يَذْهَبُ بِالدَّمِ وَيَخْفِ الصَّلْبُ وَيَجْلُو الْبَصَرُ) (١٤). أضف إلى ذلك فإن مهنة الطب كغيرها من المهن يتقرب الإنسان فيها من ربه وهو يعطف ويرحم مرضى المسلمين. قال عليه الصلاة والسلام (إِنَّ لَكُمْ فِي كُلِّ ذَاتِ كَبْدٍ رَطْبَةً أَجْرًا) (١٥) وقال: (أَرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ) (١٦).

وقد لام الرسول صلى الله عليه وسلم أبا رمثة الذي كان طبيباً وجراحاً على عهده صلى الله عليه وسلم عندما قدم ليعالج الرسول صلى الله عليه وسلم فقال: (دَعْنِي أَعَالِج مَابْظَهَرَكَ فَأَنَا طَبِيبٌ) فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم: (أَنْتَ رَفِيقُ وَاللَّهُ الطَّبِيبُ) (١٧). فيفهم من هذا أن صلة الطبيب بالله صلة دائمة تقوم على الاستعانة به سبحانه وتعالى عند معالجة والتفرق بمن يعالجه، أضف إلى ذلك فإن الطب طريق من طرق اكتساب العلم والمعرفة وقد قال عليه الصلاة والسلام: (مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْماً سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقاً إِلَى الْجَنَّةِ) (١٨) وعليه لا شيء يمنع من القول إن الطب واستعمال الأدوية من أشرف أنواع العلوم، لأن الطبيب يسلك بمرضه طريق الجنة وهو يبحث له عن سبيل النجاة في الاستشفاء بالطبيب الحلال من الأدوية.

وكذلك فإن فقهاء الأمة الإسلامية وعلمائها الأطباء أجمعوا على ضرورة تدارس علوم الأدوية واعتبروها فرضاً من فروض الكفايات التي يجب على أكفاء الأمة جميعاً القيام بها وتعلمها، ويأثموا جميعاً على تركها وإهمالها، شأنها شأن كافة العلوم الأخرى التي تجلب على الأمة نفعاً وتدفع عنهم ضرراً. وفيما رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن عن أسامة بن شريك شاهد قوي على ما نقول. قال: قالت الأعراب يارسول الله ألا نتداوى؟ قال نعم يا عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء وقال إلا داءً واحداً، قالوا يا رسول الله وما هو؟ قال: الهرم (١٩) وفيما قاله طبيب الأمة الشيخ الرئيس ابن سينا حول أهمية الدواء عندما أفرد فصلاً كاملاً في كتابه القانون في الطب شاهد آخر إذ يقول: (إن أمر العلاج يتم من أشياء ثلاثة أحدها التدبير والتغذية، والآخر استعمال الأدوية، والثالث استعمال أعمال اليد) (٢٠).

وفيما قاله عالم الاجتماع ابن خلدون في مقدمته حاثاً على التداوي واستعمال العلاج شاهد ثالث إذ يقول: (وهي صناعة تنظر في بدن الإنسان من حيث يمرض ويصح فيحاول صاحبها حفظ الصحة وبرء المرض بالأدوية والأغذية بعد أن يتبين المرض الذي يخص كل عضو من أعضاء البدن وأسباب تلك الأمراض التي تنشأ عنها، وما لكل مرض من الأدوية مستدلين على ذلك بأمزجة الأدوية وقواها، وعلى المرض بالعلامات المؤذنة بنضجه وقبوله الدواء) (٢١).

ويقول: (هذه الصناعة ضرورية في المدن والأمصار لما عرف من فائدها، فإن ثمرتها حفظ الصحة للأصحاء ودفع المرض عن المرضى بالمداواة حتى يحصل لهم البرء من أمراضهم) (٢٢). وفيما قاله ابن رشد في مخطوطه (الكليات) عن أهمية الدواء والعلاج شاهد رابع إذ يقول: (الطب صناعة فاعلة من مبادئ صادقة يلتمس بها حفظ بدن الإنسان وإبطال المرض، وذلك بأقصى ما يمكن في واحد من الأبدان، فإن هذه الصناعة ليست غايتها أن تبرئ كل الأمراض في كل الأحوال، بل أن تفعل ما يجب بالمقدار الذي يجب، وفي الوقت الذي يجب،

ثم ننتظر حصول غايته (٢٣).

وفيما قاله ابن قيم الجوزية الذي عقد فصولاً طويلة في الطب واستعمال العلاج دليل خامس إذ يقول بعد أن يعلق على أن لكل داء دواء: (لا ينافي الدواء التوكل كما لا ينافيه دفع الجوع والعطش والحرق والبرد، بل لا يتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات قدرأً وشرعاً، وأن تعطيلها يقدر في نفس التوكل كما يقدر في الأمر والحكمة ويضعفه من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى في التوكل، فإن تركها عجز ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضره في دينه ودنياه، ولا بد مع هذا الإعتناء من مباشرة الأسباب وإلا كان معطلاً للحكمة والشرع فلا يجعل العبد عجزه تركلاً ولا توكله عجزاً (٢٤).

وفما قاله الإمام الغزالي حاثاً أهل زمانه أن يتعلموا صناعة الأدوية والطبابة وأن لا يكون جل إهتمامهم تعلم الفقه فقط في حين لا يوجد في بلد من بلدان المسلمين إلا طبيب من أهل الذمة الذين لا تقبل شهادتهم يوكل اليه علاج المسلمين والمسلمات وتوضع بين يديه الأرواح والعورات (٢٥) دليل سادس على أهمية هذه المهنة.

وفيما قاله العز بن عبد السلام منوهاً بأهمية التداوي واصفاً قيمة الطب كقيمة الشرع نفسه إذ يقول: (الطب كالشرع وضع لجلب مصالح السلامة والعافية ولدرء مفسدات المعاطب والإسقام) (٢٦) إلى أن يقول: (والذي وضع الشرع هو الذي وضع الطب، فإن كل واحد منهما موضوع لجلب مصالح العباد ودرء مفسداتهم) (٢٧).

وبمثل هذا نوه الإمام الشاطبي حينما بين أن الشريعة شرعت لمصالح العباد والتكليف كله أما لجلب مصلحة أو لدرء مفسدة أو لهما معاً (٢٨).

وفيما قاله داود الأنطاكي حاثاً هو الآخر على امتهان التداوي شاهد آخر حيث يقول: (الطب أشرف العلوم، موضوعه البدن الذي هو أشرف الموجودات إذ العلوم لا تشرف إلا بمسئس الحاجة أو شرف الموضوع فما ظنك باجتماعهما) (٢٩)؟!

وفيما قاله لقمان الحكيم أشهر أطباء العرب دليل آخر على الدواء وتعلمه إذ يقول: (كل داء حسم بالكي آخر الأمر) (٣٠).

وفيما قاله ابن رومية التميمي على عهد خلافة عثمان رضي الله عنه دليل آخر على الحث على تعلم وتدارس علم الدواء والأدوية إذ يقول: (من سره البقاء فليبادر الغذاء وليخف الرداء وليقل من غشيان النساء) (٣١).

وقوله: (إذا تغذى أحدكم فلينم على غذائه، وإذا تعشى فليخط أربعين خطوة) (٣٢)، ولا

يزال المثل شائعاً إلى يومنا هذا.

وأخيراً نجد الرازي طبيب الأمة وفتيها يحث على تعلم الأدوية واستخدام العلاج اذ يقول في كتابه أخلاق الطبيب:

(ويتكل الطبيب في علاجه على الله تعالى، ويتوقع البرء منه، ولا يحسب قوته وعمله، ويعتمد في كل أموره عليه، فإن فعل بضد ذلك ونظر إلى نفسه وقوته في الصناعة وحذقه بها حرمه الله البرء)، إلى أن يقول: (ينبغي للطبيب أن يوهم المريض أبدأ الصحة ان كان غير واثق من ذلك فمزاج الجسم تابع لأخلاق النفس) (٣٣)، وكذلك فإن العقل يوحى بالبحث والحث مع اكتشاف المرض والطرق المؤدية الى العلاج النافع والحلال والبعد عن المضار الحرام كنوع من أنواع التحدي للإنسان في ملكوت الله عز وجل انسجاماً مع قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (مَا مِنْ دَاءٍ إِلَّا وَلَهُ دَوَاءٌ عِلْمُهُ مِّنْ عِلْمٍ وَجْهَلُهُ مِّنْ جَهْلٍ) (٣٤).

فيفهم من هذا ضرورة مجابهة العلل والأمراض بالأدوية النافعة التي تكسب الجسم والروح أطيب الطيبات وتبعده عن الأدوية الخبيثة التي تكسب الجسم والروح أخبث الخبائث، وأن لا يقف الإنسان من ظهور الأمراض وانتشارها موقف العاجز المستسلم، فإذا ما أبدى تحفظاً حيال المرض، أو قصوراً في طلب الشفاء وتعلل بأن المرض، من عنده سبحانه، وييده وحده الشفاء ووقف عند هذا الحد فإنه يكون قد قصر في واجبه واستحق الإثم) (٣٥).

الفصل الأول

التدرج التاريخي لاستخدامات الدواء وطرق تصنيعه عند العرب

قبل الإسلام وعند الأمم والحضارات الأخرى

الأدوية بأشكالها المختلفة وأنواعها الكثيرة استخدمت عند جميع الأمم تقريباً (٣٦) وعرفها عرب الجاهلية (٣٧)، وتغنوا بها وحضوا عليها، لأنها تهون على المصاب الكثير من الألم والمتاعب، بل إن كثيراً منهم امتدحوها وقالوا فيها أشعاراً، ومع أن استخدام الأدوية يصح أن يقال فيه انه بدء منذ فجر التاريخ (٣٨) إلا انه من الإنصاف القول إن لكل داء تاريخاً يختلف عن غيره. فالأدوية وشيوعها في غير استعمالاتها الطبية بالمعنى المعروف اليوم وخاصة الأفيون والحشيش يرجع إلى مئات السنين حينما كان يربط استعمالها ببعض الممارسات الدينية ثم الاجتماعية الخاطئة وذلك كوصفات شعبية يصفها الكهنة وبعض المشعوذين كعلاج لبعض الأمراض.

وتشير بعض الدراسات التاريخية أن مناطق آسيا والبحر الأبيض المتوسط شهدت حضارات تاريخية قديمة تمتد إلى آلاف السنين كحضارات وادي الرافدين ووادي النيل إلى حد بعيد في هذا المجال (٣٩).

أما في الإسلام الذي اتسعت رقعته شرقاً وغرباً فإن الاهتمام بالأدوية والحث على التداوي كان شغل المسلمين الشاغل، فتراه عليه والسلام يحض على التداوي والاستشفاء بالأدوية مع حثه المتواصل على أدعية مخصوصة يقولها المريض عند المرض ليستشفى بها تشتمل على كلام من القرآن والسنة والأذكار، مما يجعلنا نقر ونؤكد أن دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم اشتملت فيما اشتملت عليه الحرص على الطب والدواء لكن الدواء في عصره صلى الله عليه وسلم كان بسيطاً يقوم على المجربات لا على الرقي والتمايم والأحجبة، ولا على مخاطبة الأرواح الشريرة وإضاءة الشموع وغيرها، فها هو عليه والسلام يداوي جرح سعد بن معاذ الذي أصيب يوم الخندق بالكي (٤٠)، وكان يوصي عليه الصلاة والسلام التداوي أيضاً بالفصاد والحجامة (٤١).

أضف إلى هذا أن السيدة عائشة رضي الله عنها وأم عطية الأنصارية كانتا طبيبات المسلمين. روي عن هشام بن عروة ابن أخت السيدة عائشة أنه قال: (مَا رَأَيْتُ أَعْلَمَ بِالطَّبِّ مِنْ عَائِشَةَ فَقُلْتُ يَا خَالَهَ مَنْ أَيْنَ تَعَلَّمْتَ الطَّبَّ؟ قَالَتْ: كُنْتُ أَسْمَعُ النَّاسَ يَنْعَتُ بَعْضَهُمْ لِبَعْضٍ

فاحفظه) وفي روايه عنه قال: (قلت لها يا أماء لا أعجب من فقهك أقول: زوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس، أقول: بنت أبي بكر، وكان من أعلم الناس به، ولكن أعجب من علمك بالطب فكيف هو؟ وأين هو؟ فضريت على منكبيه، وقالت: أي عرية إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسقم آخر عمره، فكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه، فتنعت له الأنعات، وفي لفظ آخر كان أطباء العرب والعجم ينعتونه وكنت أعالجها) (٤٢).

واستمر الاهتمام بالأدوية والحض عليها في العصور التالية لعصره عليه الصلاة والسلام فيحدثنا التاريخ أن مظاهر الخلافة في عهود الخلفاء الأمويين والعباسيين لم تخل من الاعتماد على أطباء خصوصيين واستخدام دواء مخصوص، فبلغ الاهتمام بالدواء والعلاج في عهد معاوية أن اتخذ طبيباً خاصاً نصرانياً يدعى ابن آثال وقد وصف له علاجاً خاصاً. أما الوليد بن عبد الملك فقد أمر بترتيب أدوية كثيرة لأمراض عصره كالجذام والعمى والأمراض المزمنة ويرجع إليه الفضل في بناء أول مؤسسة صحية في الإسلام (٤٣).

واعتنى العباسيون كذلك بالأدوية والطبابة عناية فائقة وبنوا لأجل ذلك المدارس الطبية والمستشفيات وعقدوا الندوات والمؤتمرات الطبية في مواسم الحج حيث يجتمع الأطباء من مختلف البلدان الإسلامية، وكانوا يعرضون نتائج أبحاثهم وأنواع النباتات التي اكتشفوها واسخدموها وخواصها الطبية، وأصبحت بغداد في الشرق كما هي قرطبة في الغرب أهم المراكز في العلوم الطبية.

وكان الخلفاء العباسيون يستقدمون كبار الأطباء من بلاد الهند وفارس فمثلاً عندما أصيب المنصور بعلّة في معدته استعصت على أطبائه، فأحضر طبيباً من جنديسابور يدعى (جورجيوس) من أسرة مسيحية وأحضر معه الدواء والعلاج فشفي) (٤٤)، لكن يقال أن المنصور هذا نصحه أطباؤه أن لا يسرف في الطعام والأدوية الحارة التي تهضم الطعام وتضر المعدة والأمعاء فلم يسمع نصائحهم فكان ضحية عدم الاصغاء للنصيحة، وفي هذا دلالة على تقدم الطب وعلم الأدوية في ذلك العصر.

كما أن الرشيد الخليفة العباسي اعتمد الطبيب (بخيتشوع بن جورجيس) وعينه رئيساً للأطباء في مستشفى بغداد واعتمد من بعدها ابنه جبريل بن بخيتشوع الذي صنع دواء لإحدى محظيات الرشيد من فالج أصابها فشفت (٤٥).

كما أن الطبيب (يوحنا بن مساويه) السرياني الأصل الذي ذاع صيته أيام الرشيد وأيام الخليفة الواثق والمتوكل ألف كتباً هامة في أدوية الصداع والدوار والأدوية المسهلة والحميات

(٤٦). ومن ثم نبغ في نفس الفترة من عهود المأمون والمتوكل الطبيب (حنين بن إسحاق) الذي تلقى شيئاً من الطب على يوحنا بن ماسويه ودرس الطب في بلاد الروم، وزار الإسكندرية وفارس ونقل كثيراً من الكتب اليونانية إلى العربية، حتى أن المأمون سلمه أمر بيت الحكمة، وأن المتوكل جعله طبيبه الخاص، وطلب منه الوائق أن يؤلف كتاباً في علم الأدوية فألف له كتاباً أسماه (الفرق بين الغذاء والدواء والمسهل والآت الجسد) (٤٧).

وفي عصور آل زنكي والأيوبيين والمماليك بلغت العناية الطبية واستخدامات الدواء أوجها حتى أن البعض كان يود أن يوصف له العلاج من غير مرض، وأن يدخل المستشفى من غير داء، فيقال إن الموظف المصري والمؤلف المعروف الظاهري زار مارستان دمشق عام ١٤٢٨م ومعه حاج فارسي ظريف فأدهشه ما شاهده من عناية فتظاهر بالمرض، وعندما فحصه الطبيب وجد أنه سليم معافى، ومع ذلك فقد وصف له علاجاً من أطيب العلاجات -دجاج وحلوى وأشربه طيبة حلال -وما أن حل الوقت حتى كتب له وصفة جاء فيها (انّ حد الضيافة ثلاثة أيام) (٤٨).

(صفوة القول)

إن الطبّ واكتشاف العلاج وإن كان المسلمون قد قطعوا شوطاً بعيداً في هذا المضمار في عصورهم الأولى بما اخترعوه من عقاقير وعلاجات، لكن ظروفهم السياسيّة واشتغالهم بالعلوم الدينيّة حالت بآدى الأمر دون تحقيق إنجازات طبيّة كبيرة، لكن ما أن هدأت الأحوال السياسيّة حتى عادوا وبرعوا في صناعة الأدوية بواسطة التقطير والتخمير ورتبوا علاجات لكثير من الأمراض المنتشرة آنذاك، وأنشئت المدارس الطبيّة التي كانت تعتنى بالعلاج في مختلف الأمراض الجسمية والنفسية وغيرها، فكانت هناك مدرسة أبقراط (٤٩) ومدرسة الاسكندرية (٥٠) ومدرسة جنديسابور (٥١) ثم البيمارشنيات (٥٢) واشتهر أطباء أئذاد من بينهم الرازي (٨٦٠-٩٣٢) الذي اشتهر بمؤلفه العظيم الحاوي الذي يقع في ثلاثين مجلداً، والشيخ الطبيب الرئيس ابن سينا (٩٨٠-١٠٣٧) الذي اشتهر بمؤلفه القيم (القانون في الطب) والذي يعد تحفة في علوم الطب، حيث ظل يدرس في الجامعات والمدارس الإسلاميّة الشرقيّة، وفي جامعات ومدارس الغرب لأكثر من ستمائة سنة وحتى نهاية القرن السابع عشر (٥٣)، والطبيب الزهراوي (خلف بن عباس) الذي اشتهر بمؤلفه الفذ (التصريف) (٥٤).

هذه هي بعض الصور من عناية المسلمين وخلفائهم بالعلاج، في حين كانت أوروبا تعيش في ظلام دامس حيث إن البون كان كبيراً جداً بين طب المسلمين وطبهم (٥٥).

الفصل الثاني

التداوي بالأدوية الطبية الحلال وتجنب الأدوية الخبيثة الحرام

وآراء الفقهاء والأطباء في ذلك

ليس من السهل التمييز بين الأدوية الطبية النافعة والأدوية المحرمة الخبيثة في العهود الغابرة، ولا سيما عهود ما قبل التاريخ، لأنه غالباً ما كان يمتزج استخدام الدواء بأرواح شريرة يتقمصها شخص المريض، وكان استخدام بعض الطقوس التي يعتقد أنها تطرد الأرواح الخبيثة أمراً لا بد منه (٥٥).

أما اليوم ومع تقدم المدنيات وانبثاق فجر جديد على الإنسانية بمجيء الإسلام فقد أصبح أمر الدواء النافع الحلال لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بالأرواح الشريرة أو الخبيثة. فالإسلام الذي أحدث انقلاباً في جميع شؤون الحياة كما أشرنا، أحدث انقلاباً أيضاً على الدواء واستخداماته وطريقة تصنيعه بحيث لا يقبل منه إلا ما كان حلالاً طبياً يوصي به الأطباء المسلمون وينبه عليه العلماء والفقهاء والمجربون مع ضرورة ألا يستخدم إلا عند الحاجة والمريض، وكان رأيهم غالباً أن الغذاء أفضل من الدواء إلا فيما لا بد منه، فالرسول عليه الصلاة والسلام - وكما قلنا - منع من الدواء إلا ما كان حلالاً فقال: (الشِّقَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ، شَرِبَةُ عَسَلٍ، وَشَرْطَةُ مُحْجَمٍ، وَكَيْهٌ نَارٍ وَأَنَا أَنْهِيَ أُمَّتِي عَنِ الْكَيْ) (٥٦).

(وثياذوق) طبيب الحجاج بن يوسف الخاص أوصاه بوصية طبية يشتمل دواؤها على النافع الحلال إذا كان هناك مرض فقال: (لَا تَأْكُلْ مِنَ اللَّحْمِ إِلَّا فِتْيَا، وَلَا تَشْرَبِ الدَّوَاءَ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ، وَلَا تَأْكُلِ الْفَاكْهَةَ إِلَّا فِي أَوَانٍ نَضَجَهَا، وَأَجِدْ مَضْغَ الطَّعَامِ، وَإِذَا أَكَلْتَهُ نَهَاراً فَلَا بَأْسَ أَنْ تَنَامَ، وَإِذَا أَكَلْتَهُ لَيْلاً فَلَا تَنَمَ حَتَّى تَمْشِيَ وَلَوْ خَمْسِينَ خُطْوَةً) (٥٧).

والطبيب ابن أبيجر الكناني الذي أسلم على يد عمر بن عبد العزيز كان يقول للخليفة: (دع الدواء ما احتمل بدنك الداء) (٥٨).

والطبيب الرازي كان يقول: (ومهما قدرت أن تعالج بالأغذية فلا تعالج بالأدوية، ومهما قدرت أن تعالج بدواء مفرد فلا تعالج بدواء مركب، وإذا كان الطبيب والمريض مطيعاً فما أقل لبث العلة) (٥٩).

ولكن مع كثرة الأمراض والمطعومات والمشروبات، وكثرة الوصفات الطبية فاننا نجد أنواعاً من الأدوية تصنع من مواد محرمة غير طبية، ولا سيما تلك التي تعطى مخلوطة بالغذاء

والطعام والشراب، أو التي تعطى منفردة كمخدرات لأجل الجرحات، أو التي تعطى كحبوب منومة أو مهدئة كالكبسولات.

هذا وإذا كان الغذاء والطعام والشراب لا يقبل منه إلا ما كان حلالاً طيباً والبعد عن كل ما كان خبيثاً حراماً، فيلزم أن نعرف المادة المحرمة أصلاً أو التي خلطت بالمحرم حتى توفر الدواء الجائز وغير الممنوع أو المحرم، وحتى لا يتشعب الموضوع فإني أرى تقسيم الأدوية في حال الاضطرار إلى الاقسام الأربعة التالية:

أولاً الدواء الذي في الأصل محرم

اختلف الفقهاء في التداوي بالمادة المحرمة أي الدواء الذي في أصله حراماً كالتالي:
أ- يرى كثير من فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة حرمة التداوي بالمادة المحرمة أو التي لم تخلط بشيء ما دام أن النص الشرعي ورد بحرماتها وذلك كالخمر والحشيش والأفيون وسائر المخدرات والميتة والدم ولحم الخنزير قليلة أو كثيرة، أسكرت أم لم تسكر (٦٠).
واستدلوا بقوله تعالى:

(وَيُحَلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرَّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ) (٦١).

وقوله عليه الصلاة والسلام عندما سئل عن التداوي بالنجس قال
(إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ) (٦٢).

وقوله عليه الصلاة والسلام:

(إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ أُمَّتِي فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْهَا) (٦٣).

وروي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال:

(إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَتَمَنَّا) (٦٤).

فإن قيل إن هذا مخالف لما ورد في القرآن الكريم عند قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ) (٦٥)، رد بأن المنافع كانت قبل التحريم وليس بعده؟!

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله:

(المعالجة بالمحرمات قبيحة عقلاً وشرعاً، أما الشرع: فلما ورد في الأحاديث النبوية الشريفة.

وأما العقل: فهو أن الله سبحانه وتعالى إنما حرمه لخبثه فإنه لم يحرم على هذه الأمة طيباً عقوبة لها كما حرمه على بني إسرائيل بقوله: (فَبَطَلْهُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ

أَحَلَّتْ لَهُمْ وَيَصَدِّهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا (٦٦)، وإنما حرم الله علي هذه الأمة ما حرم لحبشه له وتحريمه له حمية لهم، وصيانة عن تناوله فلا يناسب أن يطلب به الشفاء من الأسقام والعلل، فإنه وإن أثر في إزالتها، لكنه يُعقب سقماً أعظم منه في القلب بقوة الحبث الذي فيه فيكون المداوي به قد سعى في إزالة سقم البدن بسقم القلب، وأيضاً فإن تحريمه يقتضي تجنبه والبعد عنه بكل طريق، وفي اتخاذ دواء حض على الترغيب فيه وملاسته، وهذا ضد مقصود الشارع، وأيضاً فإن الخمر داء كما نص عليه صاحب الشريعة فلا يجوز أن يتخذ دواء (٦٧).

وقال ابن العربي من المالكية:

(ولا يجوز الدواء به (أي بالخمر) ولو تعين، ولا يجوز شربه لدفع العطش لأنه يزيد) (٦٨).
ب- أما إمام الحرمين والشافعي وبعض الحنفية فيرون جواز التداوي بالمادة المحرمة إذا لم يجد طاهراً يقوم مقامها بالقدر الذي لا يسكر إذا كان المتداوي عارفاً بالطب يعرف أنه لا يقوم غير هذا مقامة أو أخبره بذلك طبيب مسلم عدل، ويكفي طبيب واحد، صرح بذلك البغوي وغيره، وجاء ذلك في كتاب الأم قال: (أن يمرض الرجل المرض يقول له أهل العلم به، أو يكون هو من أهل العلم به: قلما يبرأ من كان به مثل هذه إلا أن يأكل كذا أو يشرب كذا أو يقال له: إن أعجل ما يبرئك أكل كذا أو شرب كذا فيكون له أكل ذلك وشربه ما لم يكن خمرًا إذا بلغ ذلك منها أسكرته أو شيئاً يذهب العقل من المحرمات أو غيرها، فإن إذهاب العقل محرم (٦٩) وجاء عن الإمام الشافعي رحمه الله حل ما حرم من ميتة ودم ولحم خنزير وكل ما حرم مما لا يغير العقل من الخمر فقط (٧٠)، وذكر: (أنه عليه السلام أمر الأعراب أن يشربوا من البان الإبل وأبوالها، وقد يذهب الوباء بغير ألبانها وأبوالها، إلا أنه أقرب ما هنالك أن يذهب من الأعراب لاصلاحه لأبدانهم، والأبوال كلها محرمة لأنها نجسة، وليس له أن يشرب خمرًا لأنها تعطش وتجميع ولا لدواء لأنها تذهب بالعقل، وذهاب العقل منع الفرائض وتؤدي إلى إتيان المحارم) (٧١)، وأكد على ذلك الإمام الشيرازي حيث أورد أن الخمر إذا اضطر إليها جاز (٧٢).

جاء في حواشي الشرواني والعبادي:

(يجوز التداوي بالنجس عند فقد غيره مما يقوم مقامه) (٧٣).

وجاء في الفتاوى الهندية:

(وإن مريضاً أشار عليه طبيب بشرب الخمر فإنه ينظر إن كان يعلم يقيناً أنه يبرأ حل له

التناول، وقال بعضهم: يجوز للعليل شرب الدم والبول وأكل الميتة إن أخبره طبيب مسلم أنه شفاءه، ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه (٧٤). وذكر ابن عابدين في الدر المختار والحاشية جواز البنج والخمر حتى لو حصل منه إسكار للتداوي (٧٥). يستنتج من هذا حل الدواء الذي أصله نجس للضرورة برأي بعض الشافعية وبعض الحنفية، وغير جائز برأي جمهور الحنفية والمالكية والحنابلة لنجاستها أصلاً وورود النص الشرعي بحرمتها كما أسلفت.

ثانياً: الدواء الذي اختلط بمحرم آخر وهو في أصله حرام

أ- هذا الدواء يحرم تناوله لنجاسته، ولا يجوز التداوي بنجس وهذا عند غالبية الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة وغيرهم، واستدلوا بأقواله عليه الصلاة والسلام مثل: (إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ) (٧٦)، (وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءً أُمَّتِي فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْهَا) (٧٧).

وورد عن الإمام أحمد رضي الله عنه قوله:

لا يجوز التداوي بمحرم ولا شيء في محرم (٧٨)، وعنه أيضاً: (كُلُّ انْتِفَاعٍ يَفْضِي إِلَى تَنْجِيسِ إِنْسَانٍ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ لَمْ يَفْضِ إِلَى ذَلِكَ جَازٌ) (٧٩).
ب- ويرى الإمام الشافعي وبعض المالكية وبعض الحنفية جواز التداوي بالدواء الذي اختلط بمحرم للضرورة.

جاء في مغني المحتاج:

(ومن غص بلقمة أساغها بخمر إن لم يجد غيرها) (٨٠)، مفاده جواز شربها لإساعة اللقمة بها للضرورة. وقيل إن الترياق (٨١) المعجون بها أي بالخمير مما تستهلك فيه يجوز التداوي به عند فقد ما يقوم مقامه مما يحصل به التداوي من الطاهرات كالتداوي بنجس كلحم حية أو بول، ولو كان التداوي بذلك لتعجيل شفاء بشرط إخبار طبيب مسلم عدل بذلك أو معرفته للتداوي به) (٨٢).

جاء في تحفة الفقهاء:

(لو ألقى في الخمر علاجاً من الملح والسّمك والبيض والخل حتى صارت حامضاً، يحل شربها عندنا) (٨٣).

وفي الخلاصة الفقهية:

(والخمر لإساعة غصة فقط فلا يجوز الدواء ولو تعين) (٨٤).
وللتوفيق نرى أن الدواء الذي في أصله محرماً، وخط بغيره من المحرمات فإنه باق على الحرمة لأنه لا يتوقع منه الشفاء للأحاديث النبوية الشريفة الواردة في هذا الخصوص، أما إذا خلط الدواء النجس بما ليس من جنسه كالماء ونحوه، فالأولى أن يبقى على الحرمة، ولا سيما إذا كانت المادة النجسة غالبية والماء مغلوباً وليس هناك ضرورة لاستخدامه، أما إذا كانت هناك ضرورة فيجب التوقف واستشارة طبيب مسلم عدل ثقة.

ثالثاً: الدواء الذي لم يخالطه حرام وهو في الأصل حلال

هذا النوع من الدواء الذي في أصله حلال، ويؤخذ غير مختلط بغيره، أو الذي خلط بحلال مثله جائز باتفاق الفقهاء جميعاً، وخصوصاً إذا كان المأخوذ غذاءً، زيادةً على كونه دواءً، وذلك كأغذية العسل والبلح واللحم والزيت وغيره.

قال الخرشي: (لا بأس بخلط العسل باللبن لأنه ليس انتباز، بل خلط مشروبين كخلط شراب الورد والنوفر) (٨٥).

فهذه الأغذية حرص عليها الإسلام، وورد ذكرها في القرآن الكريم والسنة النبوية واعتبرت من الأدوية النافعة لكثير من الأمراض.

فالعسل مثلاً: مادة غذائية ودواء يشفي من كثير من الأمراض.

قال تعالى:

(وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ، ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ) (٨٦).

وقال عليه السلام: (عَلَيْكُمْ بِالشِّفَاءِ مِنَ الْعَسَلِ وَالْقُرْآنِ) (٨٧).

فهذه الآيات والأحاديث ذكرت العلاج بالعسل، وأنه أفضل العلاجات، وذلك لما في العسل من فوائد جمة نذكر منها ما يلي:

- ١- غذاء يحتوي على جميع الفيتامينات النافعة للجسم (٨٨).
- ٢- مجلٍ ومنقٍ لكثير من الأوساخ التي في عروق الإنسان وأمعائه.
- ٣- مجلٍ ومنقٍ للكبد والصدر ومدرٍ للبول.

٤- يحتوي على كثير من الحوامض التي تقتل جراثيم الجهاز الهضمي والميكروبات التي تسبب الأمراض.

وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله:

(والعسل فيه منافع كثيرة وعظيمة، فإنه جلاء للأوساخ التي في العروق والأمعاء وغيرها، محلل للرطوبات أكلاً وطلاءً، نافع لأصحاب البلغم، مغذٍ ملين للطبيعة، منقٍ للكبد والصدر، مدر للبول، موافق للسعال، وإن شرب ممزوجاً بماء نفع من عضة الكلب للكلب، ويحفظ جثة الموتى، ويسمى الحافظ الأمين، وإذا لطخ به البدن المقل والشعر قتل قملته وصئبانه، وإن اكتحل به جلا ظلمة البصر وإن استق به بيض الأسنان وصقلها، وحفظ صحتها وصحة اللثة، ويفتح أفواه العروق، ويدر الطمث، ولعقه على الريق يذهب البلغم، وهو مع هذا كله مأمون الغائلة قليل المضار، إلى أن يقول: هو غذاء مع الأغذية، دواء مع الأدوية، وشراب مع الأشربة، وحلو مع الحلو، طلاء مع الأظلية، ومفرج مع الفرجات فما خلق لنا شيء في معناه اتصل معه ولا مثله ولا قريباً منه) (٨٩).

والبلح: غذاء أيضاً لكثير من الأمراض ورد ذكره غلى لسان الرسول صلى الله عليه وسلم حيث يقول: (أَطْعِمُوا نِسَاءَكُمْ التَّمْرَ، فَإِنْ كَانَ غِذَاؤُهَا التَّمْرَ خَرَجَ وَكَدَّهَا حَلِيمًا) (٩٠)، وقد ثبت طبياً أن البلح يحتوي على البروتينات والفيتامينات، ولاسيما فيتامينات أ، ج، ولا شك أن فيتامينات أ، ج هذه تحمي الإنسان من كثير من الأمراض وخصوصاً أمراض المناعة. واللحم: غذاء ودواء كذلك لا حتوانه على كثير من المواد البروتينية والدهنية اللازمة لبناء الجسم، فضلاً أنه من طبيبات الحياة، قال تعالى: (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) (٩١).

والزيت: غذاء ودواء أيضاً لكثير من الأمراض، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (كُلُوا الزَيْتَ وَادْنُوا بِهِ، فَإِنْ فِيهِ شِفَاءٌ مِنْ سَبْعِينَ دَاءً مِنْهَا الْجَذَامُ) (٩٢)، إضافة إلى فوائده الأخرى في مقاومته لمرض الباسور وغيره.

هذه بعض الأدوية الطبية الحلال وغيرها الكثير أسوقها في ثنايا هذا البحث حتى تتكامل فرعيات هذا الموضوع، ولا أظن أنني قد خرجت عن أهداف البحث الرئيسة أو عن عنوانه الذي عنون به وأنا أدرج هذه الأغذية لأن كل من يتصدى للحديث عن هذه المسائل سيجد فراغاً كبيراً يصعب تخطيته دون الإفادة من بيان كثير من الطبيبات التي خلقها الله عز وجل كغذاء، ولا مانع من استخدامها كدواء، وعلى العموم فالأدوية الطبية الحلال كثيرة ومتنوعة في كل

مكان، وفي كل زمان، ومن أراد معرفتها وأنواعها فهي منشورة في الكتب الفقهية والطبية (٩٣).

رابعاً: الدواء الذي كان في الأصل محرماً ثم تغيرت أوصافه بحيث خرج عن مسماه

هذا النوع من الدواء الذي كان في الأصل محرماً كالخمر وسائر المخدرات ثم خلط بحلال غيرت أوصافه، وكانت هناك ضرورة لاستخدامه فعلى الجواز عند عامة الفقهاء لأن الدواء الذي في الأصل نجس كالهيئة والخمر ونحوهما إذا احتيج اليهما للضرورة جاز (٩٤)، فأولى بالدواء الذي كان في الأصل محرماً ثم تغيرت أوصافه وخرج عن مسماه بخلطه بما عدها من سوانل.

وقيل إن الخمر تصبح حلالاً إذا تخللت.

قال صاحب المقدمات المهدات:

(إن أكلها) (الخمرة) حلال إذا تخللت أو عالجها رجل حتى تخللت (٩٥).

يفهم من هذا أن الخمرة التي كانت في الأصل نجسة ثم تغيرت أوصافها فخرجت عن مسماها جاز استعمالها لغير ضرورة فكيف إذا كانت للضرورة في الطب؟!

وقد ورد عن عبدالله بن حذافة السهمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يفيد مثل هذا، عندما حبسه طاغية الروم في بيت وجعل معه خمرًا وخنزيراً ممزوجاً بماء ولحم خنزير مشوي ثلاثة أيام، فلم يأكل ولم يشرب حتى مال رأسه من الجوع والعطش، وخشوا موته فأخرجوه فقال: قد كان الله أحله لي لأنني مضطر ولكن لم أكن لأشمتك بدين الإسلام (٩٦)

فهذه القصة وإن كانت لها خصوصيتها ومناسبتها، لكن إعمال النص بجعل الدواء الذي هو حرام في الأصل جائز إذا تغيرت أوصافه وخرج عن مسماه، لأن الخنزير هنا مزج بالماء فجاز للإضطرار، وقد كان لعبدالله رخصة الأكل والشرب، لكنه لم يفعل، أضف إلى ذلك أن مصحله عبدالله كانت تقضي الأكل والشرب من الخمر والخنزير للضرورة حفاظاً على النفس الإنسانية من الهلاك، لكنه آثر ألا يفعل، ومن المعلوم أنه إذا تعارضت مصلحتان مصلحة تجنب الطعام أو شرب الدواء النجس الممزوج بماء لما فيه من الحرمة ومصلحة حفظ النفس من الهلاك بشربه، تقدم مصلحة حفظ النفس التي هي الأولى كما فهم من قصة عبدالله التي أوردها الإمام أحمد (٩٧).

هذه هي آراء الفقهاء حول استخدام الأدوية النجسة سواء بقيت على حالها نجسة، أو خلطت بطاهر من الطاهرات أزال نجاستها كلياً أو جزئياً، والأدوية الطاهرة في الأصل التي

أخذت منفردة من غير مزج بشيء أو مزجت بطاهر آخر، والأدوية التي أصلها نجس لكن تغير مسماها بتغير أحد أوصافها أو أوصافها كلها من لون وطعم ورائحة.

وزيادة في الإيضاح نورد آراء لبعض الاطباء المسلمين وغير المسلمين عند دراستهم للأقرباذينات (٩٨) وللأدوية المفردة وغير المفردة، لنستوضح آرائهم في طبيعة مزج المواد مع غيرها، أو مزج الأدوية مع بعضها لنذكر مدى قناعتهم بالدواء الخبيث إذا خلط بغيره، والطاهر إذا بقي على ما هو فنقول: يفهم مثلاً من كلام الطبيب الشيخ ابن سينا من فصول كتابه (القانون في الطب) تركيزه على الدواء المفرد ما دام ذلك ممكناً دون اللجوء الى الأدوية الممتزجة، وذلك لأن امتزاجها يسبب لها تفاعلات كثيرة، ولكل نوع من أنواع الأدوية تفاعل خاص يؤثر على صحة المريض (٩٩).

وفهم من كلام الطبيب الرازي الذي خصص في كتابه الحاوي والصيدلة فصولاً كاملة للدراسات الصيدلانية أن المداواة بالأدوية المفردة خير من الأدوية الممتزجة (١٠٠)، وفهم من كلام الطبيب علي بن سهل بن الطبري الفارسي الأصل في كتابه فردوس الحكمة يشير الى المعنى نفسه (١٠١). وفهم من كلام علي بن العباس المجوسي المتطبب في كتابه كامل الصناعة أو الكتاب الملكي المشتمل على قول أبقرط أن قيمة الدواء المفرد أفضل من الممتزج، لأن الممتزج لا يعرف إلا بالتجربة، وإن الانسان غالباً ما يكون ضحية التجربة، لأن العمر قصير والصناعة طويلة والتجربة خطيرة، وعمر الإنسان لا يفي بتجربة جميع ما يحتاجه إليه (١٠٢). وكذلك يفهم من توجيه الأطباء والصيدالة المسلمون المحدثون الذين كتبوا عن الطب الإسلامي والذين لهم علم في الصيدلة الإسلامية تفضيل عدم مزج النجس بغيره من الأدوية الحلال، وإن كان للنجس خاصية إذابة الدواء كاستعمال الخمر مثلاً أو الكحول في إذابة بعض المواد الدهنية والقلوية، لأنهم يرون أن بالإمكان تجنبه باستعمال مذيّب أو دواء غيره (١٠٣). أما إذا خلط الدواء النجس بغيره فإن كثيراً من الأطباء لا يتورعون على اعتماد رأي بعض الشافعية والحنفية الذين يمنحونهم حجة استخدام الأدوية المحرمة للضرورة فيما إذا كانت لا تسكر نزولاً عند قوله تعالى: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (١٠٤)، ونزولاً عند القواعد الشرعية من أن (الضرورات تبيح المحظورات)، (والضرورة تقدر بقدرها) (١٠٥). على أنه يجب الإشارة ونحن نذكر الدواء إذا اختلط بغيره من دواء نجس محرم أو محلل طيب مفرداً أخذ أم مركباً إلى ان الأطباء القدامى مسلمين أم غير مسلمين لم يتنبهوا كثيراً إلى مضار النجس إذا اختلط بغيره فسمحوا به، كما فعل ابن سينا طبيب عصره، حينما أشار في كتابه (تدارك أنواع الخطأ في التدبير ودفع المضار الكلية للأبدان

الإنسانية) إلى ضرورة تعديل الشراب المسكر (الخمر) في كميته وكيفيته ووقت شربه، ومع أن عنوان الكتاب يوحي بأن النجاسات ضارة بالإنسان، وأنه يهيب بالناس الامتناع عنها، لكنه عاد وذكر أن ضرورة التعديل في كميته يكون بالتقليل منه وليس بالامتناع عنه، وذكر أن سبب التعديل راجع لفعله فعلين متضادين في الجسم، أما التعديل في كميته فيكون بانتخاب الأصناف الملائمة حسب رأيه بحيث يعطي للمحرورين الخمر الابيض الرقيق، وللمبرورين (المصابين بالإسهال) الشراب العتيق الأحمر الصافي، وللمعتدلين المعتدل، أما التعديل في وقت شربه فذكر أنه لا يؤخذ على خلاء وخوى، ولا على طعام أو عقب صداع وضيق نفس (١٠٦). معنى هذا أن الرازي كغيره من الذين عاشوا في عصره من الأطباء والفلاسفة لم يعول كثيراً على قيمة الطب النبوي الوقائي أو آراء أصحاب المذاهب الفقهية التي كانت في غاية الدقة والوضوح علماً أن الكثير منهم على ما يقال اعتمد على نصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وحسن أسلامه كما فعل ابن سينا نفسه (١٠٧).

واليوم نجد الكثير من الأطباء والصيادلة ينغمون على نفس الوتر حينما لا يقيمون وزناً كبيراً للدواء الذي يصنعونه أو يصرفونه لمرضاهم وعما إذا كان أصله حراماً أو حلالاً، مختلطاً بنجس أو غير مختلط، بل إن كثيراً منهم لا يكلف نفسه السؤال عن مصدر الدواء وطريقة تصنيعه على الرغم أنهم أطباء وصيادلة وغالبيتهم يعلم علم اليقين أن وصفته مختلطة بالنجاسات وربما عرف نسبة النجاسة فيه غالبية أو مغلوبة.

أقول بعد أن وجدت نفسي في هذا الخضم، وبعد سوق رأي من يروق له التداوي بالنجس ومن لم يرق له ذلك، من يرضى به لأنه يتحصل منه الشفاء كله ومن يرفضه لأنه لا يتحصل منه شفاء أبداً.

أقول: إن الذي يتعلل في أن استخدام النجس فيه شفاء لكثير من الأمراض كفقْدان الشهية والجلطات الدموية ورجفات البرودة الشديدة، يرجع إلى أن مثل ذلك يتراءى لهم ولا يرونه، يتلمسون ذلك ولا يلمسونه، ويؤيد هذا شهادة كثير من الأطباء المسلمين وصيادلتهم الذين أفنوا حياتهم في البحث والتحري داخل المعامل والمختبرات لنفي هذه المقولات، وبيان زيفها، حيث تبين لهم أن النجس كالخمر مثلاً لا يبعث على الشهية أبداً، إنما يحدث للمتعاطين به تحرشاً داخل الغشاء المخاطي المبطّن للمعدة مما يستدعي تناول الأطعمة بكثرة، كما يحصل عند تناول التوابل والمخللات، فهذه ليست صفة أصلية في الخمر، وإنما هي آثار جانبية وسيئة من سيئاتها فيظن عندها أن شرب النجس يؤدي إلى زيادة الطعام، والواقع ليس كذلك، لأن تأثير الخمر يؤثر في الدماغ ويؤدي إلى فقدان السيطرة وهبوط في أداء مراكز الدماغ المختلفة،

وان أحد هذه المراكز المتأثرة هو مركز الطعام في الدماغ لأنه مخدر يصدر أوامره لبث الشعور بالإمتلاء والقناعة مما يؤدي الى استمرار السكرارى بالطعام والشراب طوال الجلوس على مائدة الخمر (١٠٨) وهذا ما أكدته رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ورد في صحيح مسلم عن طارق بن سويد الحضرمي قال: (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ بَارِضَنَا أَعْتَابًا نَعْتَصِرُهَا وَنَشْرَبُ مِنْهَا؟ قَالَ: لَا فَرَجَعْتَهُ، قُلْتُ إِنَّا نَسْتَشْفِي لِلْمَرِيضِ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشِفَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ) (١٠٩).

فاذا كان هذا رأي الأطباء في الخمر التي تسبب من الأمراض أكثر مما وصفت به هنا فما بالك بالميتة كعلاج بعد أن غشيتها التعفن، وسارع إليها الفساد، وتلوث لحمها وعظمها ودمها؟!!

وما بالك أيضاً بالدم كعلاج بعد أن أصبح مستودعاً للميكروبات والحشرات والمواد الضارة؟ إنه لعمرى ضرب من الجنون أن توصف الخمر أو الميتة أو الدم كعلاجات، أو أن تستخدم واحدة منها كذلك؟

ثم ما بالك بالمسكرات والمخدرات التي هي الأخرى تحدث آثارا سيئة للمتعاطين بها أكثر من الخمر كما أشار الى ذلك كثير من الفقهاء والأطباء؟!!

هذا وحتى لو صدقنا أن النجس كالخمر والدم والميتة والمخدرات يصح أن تتداوى بها أو نتعالج بواسطتها، ولاسيما إذا خلطت بالطيب الحلال كالماء ونحوه، فإن المتداوي بها لا مفر له إذا كانت نفسه تميل إليها من أن يعدها ذريعة لكي ينتقل بها من دائرة العلاج والتطبيب إلى دائرة الشهوة واللذة، فعندئذ لن يكون تناوله لأجل التداوي والإستشفاء إنما لأجل شهوته وسكره ولذته، والشرعية تهدف الى سد ذريعة الفساد بكل الطرق، لأن القاعدة الشرعية (إن ما يؤدي الى الحرام فهو حرام، وما يؤدي الى الحرام يجب منعه) (١١٠).

وقد نبه الي هذا الجانب النفسي الهام الإمام ابن القيم رحمه الله إذ يقول: (تبيين من شرط الشفاء بالدواء تلقيه بالقبول، واعتقاد منفعته، وما جعل الله فيه من بركة الشفاء، ومعلوم أن اعتقاد المسلم بتحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد منفعتها وبركتها وحسن ظنه بها وتلقيه بالقبول، بل كلما كان العبد أعظم إيماناً كان أكره لها، واسوأ اعتقاداً منها، وكان طبعه أكره شيء لها، فإذا تناولها في هذه الحال كانت داء وليست دواء.

وأيضاً لو وافقنا على أن النجس كالخمر وغيره مثلاً يصلح لمقاومة رجفات البرد الشديدة، فلا يخلو هذا الزعم أن يكون زعماً فردياً لبعض الأطباء المسلمين وغير المسلمين الذين استهوتهم فكرة المسكر، ولكن لحسن الحظ أن من نادى به من الأطباء تراجع أخيراً عن زعمه

بعد تقدم الطب والاكتشافات الهائلة في عالم الأدوية، ولاسيما بعد أن أثبتت الدراسات الطبية والمخبرية بأن النجس خمر وغيره يعمل على توسيع الأوعية الدموية بدل انكماشها فتزداد برودة الجسم ظاناً أنه ينعم بدفء كاذب (١١١).

وأخيراً لو قيل ان النجس كالخمر مثلاً يفيد علاج الذبحات والجلطات الدموية (ANGINA) على اعتبار انه يوسع الشريان التاجي للقلب، فيرد على هذا بأنه وهم خاطيء يتكون نتيجة تخدير مراكز الألم في الدماغ فيشعر المريض أنه شفي من النجس مع أن الواقع ليس كذلك (١١٢).

الفصل الثالث

التداوي بالأدوية المستخرجة من شحم ولحم الخنزير

وآراء الفقهاء والأطباء في ذلك.

ذكرنا أن التداوي بالنجاسات محرم شرعاً إلا من ضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، وبيننا آراء الفقهاء المسلمين أصحاب المذاهب الفقهية من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة واستدلالاتهم حول ذلك، وخلصنا إلى ما يفيد أن الشفاء بأي نوع من أنواع النجاسات خماً أو مخدراً بنجاً أو ميروفيناً أو هيروناً أو غير ذلك من المحرمات لا يتحصل منه شفاء وذلك لمصادمة النجاسات للأدلة والنصوص الشرعية بهذا الخصوص، اللهم إلا آراء من هنا وهناك واجتهادات لبعض الحنفية والمالكية والشافعية تشير إلى امكانية التداوي بالنجاسات إذا كانت لا تسكر وكانت ممزوجة بشيء آخر.

أما بخصوص الخنازير وشحومها ولحومها كأدوية وكبسولات، فهل ينسحب عليها التحريم ذاته كما في سائر النجاسات؟ أم أن تحريمها أشد، ولا سيما بعد أن راجت الأدوية المختلطة بشحم الخنازير في صيدلياتنا ومراكز توزيع الدواء في بلادنا وأصبح تناولها بمعرفة أو عدم معرفة متوقع، وفي كثير من الأحيان شبه أكيد مما ينبغي تفصيله بعناية بحول الله.

فالخنزير بأبسط فهم كما هو معلوم حيوان له أوصافه الخاصة به وهو حيوان نجس (١١٣)، غير نظيف يعيش على أكل القاذورات من زبالة وبراز وغيرها، وقد ورد النهي عنه في سياق المحرمات النجسة عند قوله تعالى:

(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ) (١١٤)، وقوله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمُ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لَغَيْرِ اللَّهِ) (١١٥).

فإن هذه الآيات تفيد في نصها تحريم ما ذكر أعلاه أكلاً فيما يمكن أكله كالميتة والخنزير، وشرباً فيما يمكن شربه كالدم.

وحتى لا يتشعب الموضوع فسأحاول تناوله من الجوانب التالية التي توفي بالغرض وتحقيق حتى يمكن استنتاج حكم الأدوية المستخرجة من الخنزير كالتالي:

(أ) - الأسباب الشرعية لتحريم الخنزير.

(ب) - الأسباب العلمية والطبية لتحريم الخنزير.

(ج) - الأسباب النفسية لتحريمه.

(د) - حكم التداوي بشحمه ولحمه والأقراص والكبسولات التي تتناول من خلال ذلك.

(أ) الأسباب الشرعية لتحريم الخنزير

وردت آيات وأحاديث كثيرة تنهى وتحرم الخنزير مثل قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ) (١١٦)، وقوله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلُ بِهِ لغيرِ اللَّهِ) (١١٧).

قال القرطبي عند تفسيره لهذه الآية: (خص الله تعالى اللحم من الخنزير ليدل على تحريم عينه ذكي أم لم يذك، وليعم الشحم وما هنالك من الغضاريف) (١١٨)، وقال عز من قائل: (وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً) (١١٩)، فلم يعد الخنزير واحداً منها لا استخداماً ولا زينة.

وجاء في الحديث الشريف (إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا) وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) (١٢٠)، وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ) (١٢١).

هذا واتفق الفقهاء (إلا ما ورد عن الحنفية في رأي) على تحريم الخنزير واجزائه جميعاً لنجاسة عينه وورود النص الشرعي فيه، قال تعالى: (وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ) (١٢٢). قال ابن حزم في المحلى: (لا يحل أكل شيء من لحم الخنزير، لا لحمه ولا شحمه، ولا جلده، ولا عصبه، ولا غضروفه، ولا حشوته، ولا مخه، ولا عظمه، ولا رأسه، ولا أطرافه، ولا لبنه، ولا شعره، الذكر والأنثى، والصغير والكبير سواء) (١٢٣).

وقال الخرشي: (أما الخنزير البري فلا خلاف في تحريم لحمه وشحمه وجلده وعصبه كل ذلك حرام) (١٢٤).

أما الحنفية في رأي لهم فعلى جواز الانتفاع بجلد الخنزير لا لحمه (١٢٥).

(ب) الأسباب العلمية والطبية لتحريم الخنزير (١٢٦).

يتقدم الطب في تسارع عجيب، وكل يوم يكتشف في عالم الطب جديداً، وقد اكتشف فيما اكتشف أن الخنزير يسبب أمراضاً خطيرة بما فيه من حشرات وميكروبات وديدان مختلفة تعيش وتتوصل في جسمه منها:

(١) - الدودة الشريطية (Pigtabe - Worm)

الدودة الشريطية في أدق وصف لها هي دودة طولها متران أو ثلاثة أمتار، وقد تبلغ الثمانية أو أكثر في بعض الأحيان على تقدير كثير من الأطباء والمخبرين، ورأسها مستدير يبلغ قطره ١ ملم، له خرطوم يحمل صفيين من رماح صغيرة تبلغ من عشرين إلى خمسين رمحاً، وله أربع محصات (١٢٧)، ولما تفعله في جسم الإنسان قيل إن هذه الدودة تفعل الأعاجيب إذا تناول الخنزير كطعام وغيره، ويصعب تخليصه منها، وأي عضو من أعضاء البدن إذا أصابته عطلته، لأنها كما يقول الأطباء لا تكتفي بأن تسكن الامعاء، لما لديها من قدرة على التكاثر واستمرارية الحياة تخرق الامعاء وتكمل دورة حياتها في الدورة الدموية، حيث تتوزع على أجهزة الجسم الحيوية، وتتحوصل في غلاف سميك الجدار تصل الى حجم حبة الفول (٢ سم تقريباً) وعندها المقدرة أيضاً للتحوصل في أي مكان في الجسم، وخاصة في الجهاز العصبي وتسمى حوصلة (Cysticircus Cellulosa). وإذا تحوصلت في المخ أصابت الإنسان بالجنون أو الشلل أو التشنجات العصبية، وإذا تحوصلت في العين أصابت الإنسان بالعمى، وإذا تحوصلت في القلب أصابته بالهبوط أو الذبحة القلبية.

ولقد حيرت هذه الدودة عقول الأطباء والمخبرين في مسارها العجيب وقدرتها على مقاومة كل أنواع مبادئ المحافظة على النوع الإنساني وطرق الدفاع الجسماني المخلوق عليها والمزود بها، لأن انتقالها من أمعاء الإنسان للتحوصل في عضلات جسمه سوف يؤدي الى توقف دورة حياتها على الرغم من أن المراجع الطبية تذكر أن البرقة تعيش في هذه الحوصلة الى مدة تزيد عن ٢٣ عاماً، مما حدا بهم الى التعليل بأن الخنزير ربما كان في العهود السابقة يأكل لحم الإنسان الميت، فتنتقل إليه الدودة من الإنسان الى الخنزير لتكملة دورة حياتها.

وقد أثبتت الفحوصات المخبرية أيضاً (Clinical Parasitology) أن هذه الدورة إذا تحوصلت بالمخ استحالت إزالتها إلا بالجراحة، وثبت أن ورم المخ غالباً ما ينشأ عنها لأن التجارب التي أجريت على ١٠٠ شخص مصاب بورم في المخ تبين أن ٢٥ شخصاً منهم ترجع إصابته الى دودة الخنزير الشريطية.

أمّا سبب الجراحة لهؤلاء (وليس غير الجراحة بنافع معهم) فيرجع إلى الجدار السميك جداً والعازل الذي تلفه هذه الدودة حول نفسها مما يصعب التعامل معها بالدواء مستحيلاً، وغالباً ما تترسب مادة الكالسيوم في هذا الجدار.

(٢) - دودة التريكنيا. Trichinosis - Trichinella Spiralis

وهي دودة تتكاثر بسرعة عجيبة تعيش بشكل رئيسي ومؤكد بجسم الخنزير حيث تبين أن الجرام الواحد من لحم الخنزير يحتوي على ما يزيد عن ١٥٠٠ دودة، وقد يصل في جسم المصاب من ٣٠-١٠٠ مليون دودة، وهذا الدود المتكاثر يسبب حمى طويلة ناهكة وضيقاً في التنفس (١٢٨).

والمهم أن دودة التريكنيا تستوطن معظم الخنازير حيث تبين في إحدى الإحصائيات في أمريكا أن كل ٦ خنازير يوجد واحد منهم مصاب بهذه الدودة وهذا المرض، وطبيعي أن تزداد النسبة في البلاد المتخلفة حيث بلغ عدد المصابين من البشر بهذا المرض عام ١٩١٧- (٢٦) مليون أصابة.

ويذكر الدكتور ج. جوردون أن كل طرق الوقاية عن طريق فحص لحم الخنزير أثبتت عدم فعاليتها علاوة على تكاليفها الباهظة كما أنها تعطي الإنسان شعوراً كاذباً بالسلامة من الإصابة بالمرض.

وللآن لم يكتشف الأطباء علاجاً لهذا المرض والتخلص من هذه الدودة.

(٣) - يسبب كثيراً من الأمراض المعدية والوبائية وبالأخص مرض التدرن الخنزيري حيث تبين مخبرياً أن لحم الخنزير وشحمه ودمه من أكثر الوسائل والأهداف قابلية للتلوث ونقل الميكروبات، ففي إحدى الفحوصات المخبرية التي أجريت على الخنازير في الدنمارك عام ١٩٥٣ تبين أن ٦٠٪ من الخنازير خالية من الميكروبات وأن ٤٠٪ تحمل الميكروبات والأمراض المعدية، وتبين من الدراسة أيضاً أن ١٤٪ من الميكروبات الشديدة العدوى تحملها الخنازير في حين أن ٣٪ فقط تحملها الأغنام، وعللوا ذلك بأن نسبة التعادل القلوي PH في لحم الخنزير أعلى من ٦٥ PH above 65. فهذه النسبة العالية تساعد على نمو الميكروبات في جسم الخنازير وتسهل معيشتها في عضلاته في حال حياته أو بعد موته، فإذا كانت هذه النسبة العالية تساعد على نمو الميكروبات في جسم الخنازير وتسهل معيشتها في عضلاته في حال حياته أو بعد موته، وكانت هذه النسبة العالية في بلاد تعيش خنازيرها على المواد النظيفة إلى حد ما، فكيف ببلدان العالم الأخرى؟!

(٤) الخنازير آكلة لحوم البشر (١٢٩)

لعل من الأمور التي لا يختلف عليها اثنان أن آكل لحوم البشر أياً كان إنساناً أو حيواناً يقابل بالاستهجان لدى الأوساط الاجتماعية فضلاً عن التعاليم السماوية التي لا تبيح ذلك.

ويؤكد العلماء أن الخنازير أصلها وحشي بري فاكتسبت صفات آكلة اللحوم جراء ذلك، وستظل تنعت بهذه الصفة ولو زُعم أن خنازير اليوم أكثر رقياً وتمدناً في طراز معيشتها ونوعية أكلها، إذ تربي في أفضل الحظائر ويقدم لها أفضل الطعام غيرالمخلوط ومعظمة من مملكه النبات والأعشاب، حتى لو أن ذلك ممكن فإننا لا نتوقع من الخنزير التي أصلها وحشي مفترس أن تتمرن علي الحياة الإنسانية بهذه السهولة لأنه ثبت أن الخنازير المحبوسة في الحظائر والأقفاص وتقدم لها الأطعمة غير اللحمية لا يعجبها هذا، فتحاول التفلت من الحظائر إلى الحقول مع الرعاة، فإذا ما تم لها ذلك فإنها سرعان ما تنهال على الأوساخ والقاذورات والفران وغيرها التهاماً وأكلأً، وتجذ لذتها الحقيقية في ذلك، وكثيراً ما يعجب الخنازير أن تأكل بعضها البعض إذا ما سنحت الفرصة أو وقعت إحداها فريسة، وذلك لغرامها باللحوم، لأن طبيعتها هكذا، أضف الى ذلك أنه ثبت ان الخنازير التي تتناول الخضروات والأعشاب والنباتات داخل الحظائر لا تنمو نمواً كافياً كغيرها من الخنازير الطليقة لأن أمعائها لا تتصف بالطول الكافي للحياة النباتية. هذا ولأن الخنازير من زمرة آكة اللحوم (كما أشرنا) فإنما تكون غالباً أشد ضراوةً وعنفاً وذكاءً وإدراكاً من غيرها ومما حولها، فالإنسان آكل اللحوم أذكى الحيوانات ومن بعده تأتي من ينطبق عليها هذا الوصف، فالكلب مثلاً أذكى من الخروف، والقط أذكى من الأرنب، والأسد أذكى من الحصان وهكذا، ولأجل هذا الإدراك والذكاء عند الخنزير فغالباً ما يصعب قتله أو ذبحه، وبالتالي فإن تدجينه وترويضه واستخدامه أصعب بكثير من غيره، فهب أنك رأيت خنزيراً يتعرض للخطر أو القتل أو الذبح فأنه يصرخ ويحاول الفرار.

(٥) يسبب كثيراً من الأمراض لصعوبة أكله وعسر هضمه (١٣٠)

فقد ثبت طبيياً أن الدهون التي يحتويها شحم الخنزير تسبب عسر الهضم ويزيد من احتمال الإصابة بالذبحة القلبية وتصلب الشرايين.

وقد ثبت مخبرياً أيضاً أن لحم الخنزير يعد من أكثر الحيوانات على الإطلاق احتواءً على نسبة عالية من الدهون ثم يليه الغنم وأقلها لحم البقر.

وقد ثبت علمياً أن كل ١٠٠ رطل من لحم الخنزير يحتوي على ٥٠ رطل من الدهن، أي بنسبة ٥٠٪، والضأن يمثل ١٧٪، والعجل يمثل ٥٪، وقد ثبت طبيياً أن لحم الخنزير هذا بما يحتويه من مواد دهنية يحتوي على نسبة عالية جداً من الأحماض الدهنية المعقدة Com-plicated Fats منها Triglycerides، كما أن نسبة الكوليسترول في الدم Cho-

التطبيب الإسلامي بالأدوية وحكم استخراجها من شحم الخنزير ولحمه
lesterol تهدد حياة الإنسان بالموت. د. ياسين غادي

وتقدر نسبة الكولسترول في الخنزير إلى الضأن إلى العجل ٦،٧،٩، ويعني هذا أن لحم الخنزير وشحمه يحتوي على خمسة عشر ضعفاً عما في البقر أو العجل. ولأن مادة الكولسترول إذا ترسبت في دم الإنسان، عرضته لتصلب شرايين القلب وارتفاع الضغط فإنه يعد أكبر مرض مهدد لحياة الإنسان لأنه السبب الرئيسي للذبحة القلبية، ولهذا يسمونه في أوروبا القاتل رقم ١.

(٦) يسبب مرض الإنفلونزا الخنزيرية القاتلة (١٣١) Swine Influenze

ثبت طبياً أن تناول الخنازير سبب رئيسي لمرض الإنفلونزا الخنزيرية شديدة الخطورة، حيث تعتبر الخنازير مركزاً أساسياً ومستودعاً كافياً لاحتوائه على الجراثيم والميكروبات التي تنقل هذا المرض.

وسميت بإنفلونزا الخنزير لأنها تحدث أول ما تحدث بين المربين والمروضين والمشرفين على الخنازير، ثم تنتقل عن طريق العدوى إلى غيرهم.

هذه هي بعض الأمراض التي تم اكتشافها حتى الآن بسبب تناول الخنازير كطعام على الموائد البيتية أو في المطاعم وغيرها.

وغني عن القول أن مجال اكتشاف أمراض أخرى تنتج عن تناول شحم الخنزير ولحمه كدواء أمر وارد نتيجة تقدم الطب، ومن يدري أن الأطباء والعلماء سيضيفون قوائم جديدة بأسماء حديثة لأمراض تسببها الخنازير؟ هذا ما نتوقعه ونعتقده؟

(ج) - الأسباب النفسية لتحريم الخنزير

يمكن استيعاب الأسباب النفسية لتحريم الخنازير من خلال الوقائع التالية:

- ١- مناظرها تبعث في غالب الأحيان استياءً وغثياناً وتقززاً عند الإنسان.
- ٢- طبيعتها العدوانية الشرسة وإن كان بعضها قد دجن واستأنس، ولكن وعلى كل الأحوال تظل الخنازير تعيش بعقلية أجدادها خنازير الغابات البرية والوحشية.
- ٣- اتصافها بالتشاقل وانعدام الرشاقة وصعوبة الحركة، فالخنزير وإن دجن واستأنس لكنه يظل على طبيعته التي تغلب عليه من ثقل الجسم وبطء الحركة، وهذه صفات مكروهة بين البشر فضلاً عن الخنزير، ومن المعلوم أنه إذا أراد إنسان أن يصف غيره بوصف يكرهه فإنه يبادر للتشبيه بالخنزير من حيث البرود وقلة الإهتمام.

٤- ضعف وأزع الغيرة والحس والعفة عند من يتناولون الخنازير كطعام، حيث أثبتت التحاليل المخبرية، والعلاقات الإجتماعية أن آكلي الخنازير يغلب عليهم طابع التنافر والتحاسد الأسري، وفقدان الغيرة علي الأعراض والحرمان، فدوافع الغيرة على الشرف عندهم معطلة أو مفقودة.

٥- اتصاف من يتناول لحوم الخنازير غالباً بالقسوة والغلظة، حيث تبين أن المدمنين علي تناولها سريعى الغضب والعصبية، وإن وجدت لهم أحياناً يتسمون بالهدوء، فهذا عابر إذ سرعان ما يعودوا لوضعهم الأصلي من القسوة والوحشية.

٦- تناول الخنازير للقاذورات والأوساخ والتهامها لها بطريقة منفرة مما يجعلها تنمو بسرعة فائقة يعود عليها بشحومات غير طبيعية.

ومن المعلوم أن الإسلام يكره البطنة ويهيب بالتوسط في الأكل والشرب وهذا معدوم في حياة الخنازير.

حكم التداوي بشحم الخنزير ولحمه، والأقراص والكبسولات التي تتناول من خلال ذلك

أما وقد نوهنا بالأسباب الشرعية الكثيرة لتحريم لحم الخنزير وشحمه سواء اكانت هذه الأسباب شرعية، أو علمية طبية، أو نفسية، وذكرنا آراء الفقهاء والأطباء في ذلك، فإنه يمكن القول: إن استخدام شحم الخنزير أو لحمه في الطب أو في الأدوية مختلف فيه، وإن كان أكثرية الفقهاء يحرم ذلك ما لم تكن هناك ضرورة، وذلك لما يحتويه من مادة دهنية شحمية عجيبة تنصهر على درجات حرارة عالية لتصبح سائلة ليسهل تصنيعها وإعطائها كبسولات وأقراص للمرضى إضافة إلى الأسباب الأخرى التي ذكرناها (١٣٢).

والذي يبدو أيضاً أن شحم الخنزير إذا أعطي كدواء سائلاً أو جامداً، لا يخلو أن يعطى بإحدى الطرق والوسائل التالية:

(١)- أن يعطى منفرداً غير ممزوج بشيء.

(٢)- أن يعطى ممزوجاً بغيره مما هو في الأصل حلال أو حرام.

ففي الحالة الأولى إذا أعطي شيء من لحم الخنزير أو شحمة منفرداً غير ممزوج بشيء كدواء فإنه يبقى على الحرمة باتفاق غالبية الفقهاء، لأنه نجس ولا شفاء في نجس، وإن حكم مالك رحمه الله بأن نجاسة الخنزير معنوية وليست حسية على اعتبار أن كل حي ظاهر، وإن رأى بعض الشافعية والخنفية جوازه للضرورة والانتفاع بجلده لا بلحمه وشحمه (١٣٣).

وذلك لأن الله سبحانه وتعالى حرمه بالنص في قوله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ) (١٣٤).

ولقوله عليه الصلاة والسلام: (لَا شِفَاءَ لَكُمْ فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) (١٣٥).

أضف إلى ذلك أنه ثبت طبياً أن الخنزير يحتوي على جراثيم وديدان عديدة وكثيرة جداً (شريطية وتركيبا وغيرها) (١٣٦)، وهذه الديدان والجراثيم تتركز في مختلف أجزاء جسمه، بحيث تنتقل إلى جسم الإنسان بطريق مباشر بالأكل، أو غير مباشر بتناول الكبسولات والأقراص المصنعة من شحم الخنزير كأدوية، وهذا يعني أن المتداوي أو المتعالج به سيصاب بأمراض أخرى نتيجة انتقال الديدان والجراثيم إليه.

وقد يقال: إن هذه الجراثيم والديدان تنتهي عن طريق صهر جسم الخنزير وتحويله إلى مادة سائلة فينفع عندئذ كدواء وشفاء.

ويرد على ذلك بأنه ثبت طبياً ومخبرياً بأنه حتى لو صهر جسم الخنزير وحول إلى سوائل، فإن نسبة توقع خلاص ديدانه منه، أو خلاصه من الديدان نسبة قليلة جداً لأنه لا يحتاج إلى وقت طويل للصهر، فيصهر بدرجة حرارة متدنية جداً ولوقت قصير.

وغالباً ما يستغرق طهو الخنزير على النار مدة قصيرة جداً مقارنة بلحم غيره من الغنم والضأن وسائر الحيوانات، فالأخيرة تحتاج إلى درجة حرارة عالية ووقت كاف يقدر بثلاث إلى أربع ساعات.

وهذه مدة كافية لقتل كل أنواع الجراثيم والديدان الموجودة فيها يضاف إلى ذلك قتلها في مثل هذه الحيوانات فتقتل فتموت، ولا أمل في قتلها وموتها في الخنزير.

أضف إلى ذلك فإن الجراثيم والديدان نفسها الموجودة في جسم الخنزير بعد الصهر وتحويلها إلى مواد سائلة فإنها تأخذ وصفاً جديداً هو وصف السم ولا شفاء في السم، ولذلك حتى لو حول شحم الخنزير إلى سائل فينبغي هنا تغيير مسماه إلى مادة سامة قاتلة لا يتحصل من تناولها شفاء بل موت في أغلب الأحيان.

والحل والوحيد للخروج من هذا المأزق كما أشار إليه كثير من الأطباء هو عدم اللجوء إلى استعمال شحم الخنزير أو لحمه كدواء لأن فرضية بقاء الجراثيم والديدان فيه قبل الصهر وبعده كبيرة واردة، وهذا مانبهت عليه الشريعة قبل أربعة عشر قرناً ونيف من الزمن.

أما إذا أخذ الخنزير كمادة جامدة صلبة من غير صهر على النار فإنه من الممكن جداً أن يصاب المريض أو المتداوي بمرض جديد هارش للجسد هو مرض ضراوة اللحم إضافة إلى الطبيعة العدوانية التي سيتحول إليها، ولا شك أن العدوان والاعتداء من أخطر ماتواجهه الأمم، لما تسببه من فوضى وكوارث اجتماعية وأخلاقية إضافة إلى أن هذه الضراوة من تناول هذا النوع من الطعام أو الدواء (١٣٧) تسبب أمراض ارتفاع ضغط الدم، وسرعة الانفعال

وهياج الأعصاب فلا يمكن والحالة هذه أن يعالج المريض بدواء أخطر من الأول، أو تبديل مرض بمرض آخر أخطر منه، أو الإصابة بالمرضين معاً وبأن واحد.

أما في الحالة الثانية إذا خلط الخنزير (لحم أو شحم بغيره وأعطى ممزوجاً فلا يخلو أن يكون الممزوج به حلالاً أو حراماً).

فاذا خلط الخنزير لحماً أو شحماً أو كليهما معاً بمحرم آخر كسائل الخمر أو الدم أو المخدرات بأنواعها كالأفيون والحشيش وأعطى للمريض كدواء، فإن نسبه زيادة المرض تزداد لاستخدام محرمين ونجسين معاً بأن واحد.

والحال نفسه لو خلط الخنزير لحماً أو شحماً أو كليهما معاً بجامد آخر محرم كالهيئة مثلاً أو خلطاً معاً بعد تحويلهما إلى مسحوق وأعطى للمريض فإن نسبة زيادة المرض ستكون أكيدة لاستخدام المحرمين معاً وبأن واحد.

فالرسول صلى الله عليه وسلم نهى أن يُخلط النجس بالحلال فنهى عن حل الخمر بالحل على رأي الشافعية الحنابلة، لما ورد عن أبي طلحة: أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرًا فقال أهرقها، فقال: أَقْلًا أَخْلَلَهَا؟ قَالَ لَا (١٣٨) فمن باب أولى تحريم خلط النجسين معاً كدواء.

أما إذا خلط الخنزير (شحماً أو لحماً أو كليهما معاً) بمادة أخرى غير محرمة كسائل الماء أو العصير أو التفاح وغيره واستخدم كدواء فيبقى على نفس التحريم لأن إمكانية بقاء المرض كبيرة وزيادته متوقعة، لأنه عليه السلام قال: (لَا شِفَاءَ لَكُمْ فِيهَا حُرْمٌ عَلَيْكُمْ) (١٣٩) وحتى لو كانت نسبة شحم الخنزير ودهنه قليلة والسائل الآخر كالماء ونحوه هو الغالب، فإن التحريم باقٍ وإمكانية الشفاء معدومة وذلك لنفس السبب في أنه لا شفاء في المحرم.

زد على ذلك أنه في أثناء تناول الخنزير لحماً أو شحماً أو كليهما معاً جامداً أو سائلاً فإنه يحدث التهابات حادة في القصبات الهوائية والبلعوم والمريء وغيره وذلك لخاصية عسر هضمه (١٤٠) وذلك لما يحتويه من ألياف وغضاريف متشعبة تعلق بالأجهزة الهضمية التي تمر بها. وقد يقال إن تحويله إلى مادة أو تقديمه كمسحوق ينفي هذا الزعم، لكن يظل على أي حال يتصف بهذه الخاصية ولو بعد السحق.

صفوة القول:

إنّ جميع الفقهاء والأطباء المسلمين متفقون على عدم جواز تصنيع لحم الخنزير وشحمه كدواء أياً كانت صورة التشكيل أو التصنيع كأقراص أو كبسولات أو غيرها، وسواء قدم للمريض على شكل سائل Syrup أو بقي على حاله جامداً Solid، وسواء مُزج بمحلل طيب أو بمحرم خبيث فيبقى على نجاسته وحرمة لاستحالة الشفاء بالنجس والمحرم. أما في حالة الضرورة (١٤١)، والضرورة تقدر بقدرها، فلم أعثر على رأي فقهي أو كلام طبي يمنع استخدام النجاسات، والخنزير واحد منها، على الرغم من أن ذكر كلمة خنزير تشير رهبةً وانزعاجاً واشمئزازاً في النفس وتطبع صورة مقيته في الفؤاد أكثر من غيره من النجاسات الأخرى، والله تعالى أعلم.

الخاتمة

أهم نتائج البحث

- هذا ولا بد أن أسجل الانطباعات التالية وأنا أروم حول نهاية هذا البحث فأقول:-
 - ١- إن الدواء والعلاج مهم وضروري في الإسلام، وأكدت عليه الشريعة وحث عليه الأطباء.
 - ٢- لا دواء من غير مرض، والدواء المفرد خير من الدواء المركب، كلما كان ذلك ممكناً وكافياً.
 - ٣- لا يتداوى بالنجس أبداً كان اسمه وشكله ووصفه (ميتة، دم، لحم خنزير، خمر، أفيون، حشيش، كوكائين، وسائر المخدرات) وسواء حافظ على اسمه الشرعي، أو أستعير له الفاظ ومفردات أخرى تتلائم مع المدنية والتطور.
 - ٤- لا تزول نجاسة الدواء وحرمة بخلطها بنجاسة أخرى تعادلها أو أشد منها أو أخف، ولا تزول كذلك نجاسة الدواء وحرمة بخلطه بمحلل طيب غير نجس مالم تدع الحاجة، ومن غير استشارة طبيب مسلم عدل ثقة.
 - ٥- مفاجآت وأحوال ماتسببه الأدوية المصنعة من الخنازير سواء كانت صلبة أم سائلة أم ممزوجة، لأن ديدانه وجراثيمه كثيرة وعجيبة ومرعبة، وتعد بالملايين، حيث ثبت أن الجرام الواحد من لحم الخنزير أو شحمة يمكن أن يحتوي على ١٥٠٠ دودة، وان جسم المصاب به يمكن أن يتكون فيه وينتقل اليه ما بين ٣٠-١٠٠ مليون دودة.
 - ٦- ديدان الخنازير (الشريطية التريكنيا، وغيرها) حيرت الطب والأطباء ولا أدل على ذلك من أنهم لا يستطيعون معالجتها أو الوصول إليها ألا بأدق العمليات الجراحية الخطرة، فإذا ما تحوصلت هذه الديدان في الجسم -وعندها القدرة على التحوصل في أي مكان من الجسد- شيدت حولها غلافاً سميك الجدار يصل إلى حجم حبة الفول (٢ سم تقريباً) يصعب خرقه بأيّة مادة دوائية غير الجراحة.
 - ٧- يبلغ طول الدودة الشريطية في بعض الأحيان مترين أو ثلاثة، وقد تبلغ الثمانية أمتار فأكثر أحياناً أخرى، ورأسها مستدير يبلغ قطره ١ ملم، وله خرطوم يحمل صفيين من رماح صغيرة تبلغ من عشرين إلى خمسين رمحاً وله أربع محصات.
 - ٨- ما ذكر أعلاه كل ما أمكن للطب أن يكتشفه حتى الآن من تناول الخنزير لحماً أو دواءً

الخنزير، ولا أحد يدري إن كان هناك ديدان وحشرات وجراثيم أخرى سيكتشفها الطب مستقبلاً؟!.

٩- كل أصل لا بد أن يعود لأصله، فالخنزير مهما دجن أو مدن أو روض وعاش في الحظائر والبيوت الزجاجية والراقية التي تكون أحياناً أفضل من بيوت الإنسان، فإنه سيظل من الحيوانات آكلة لحوم البشر كما كان في غابر الزمان، لأن أصله بري ومتوحش.

١٠- و أخيراً لم أعثر على رأي فقهي أو كلام طبي يمنع استخدام النجاسات أو المواد المحرمة للضرورات، ومن المعلوم أن الضرورة يجب تقدر بقدرها دون زيادة أو نقصان حسب قواعد الشريعة.

في الختام أرجو الله جلت قدرته أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان أعماله الصالحة إن شاء الله، وأسأل الله أن ينفعني بما توصلت إليه وينفع غيري، راجياً إن كان فيه ثمة خطأ أن يُنسب لي وأنبه عليه لأنه مني ومن الشيطان، وإن كان صواباً أن يُنسب إلى الله عز وجل لأنه منه سبحانه وتعالى، وهو بيده كل شيء ومنه الهداية والتوفيق وهو سبحانه من وراء القصد.

الباحث

الهوامش

١- ولقد عبر الإمام الشاطبي -رحمه الله- عن هذه المصالح بقوله: (وهذه لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين، والحفظ يكون لها بأمرين:

أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود، فمثلاً حفظ الدين يكون بالجهاد، وعقوبة الداعي إلى البدع.

الثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم، وقال -رحمه الله- مجموع هذه الضروريات خمسة: حفظ الدين وحفظ النفس، وحفظ النسل، وحفظ المال، وحفظ العقل، وهذه الضروريات مراعاة في كل ملة، انظر، الموافقات، دار المعرفة بيروت، ١٩٧٥م، ٨/٢ - ١٠ .

٢- أخرجه مسلم يشرح النووي، كتاب القدر والإيمان للقدر والاذعان له، دار إحياء التراث، بيروت، ٢١٥/١٦، وابن ماجة، المقدمة، باب في القدر، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت ٣١/١، وأحمد في المسند، ٣٦٦/٢ .

٣- ابن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٢٧٩/١٤، مادة (دوا)، ومحمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، المكتبة الأموية، ١٩٧١م، ص ٢١٧، مادة (دوا).

٤- الإسراء/ آية ٨٢ .

٥- الشعراء/ آية ٨٠ .

٦- الأعراف/ آية ١٥٧ .

٧- أخرجه أبو داود، كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، ٧/٤، وكنز العمال، ٢٨٣٣٤، والحديث ضعيف.

٨- الحجامة: من الحجم: أي ارتفاع اللحم أثناء الحجم، والحجم: المص، والحجّام: المصّاص، والمحجم بالكسر: الآلة التي يجمع فيها دم الحجامة، والحجم فعل الحاجم. انظر ابن منظور، لسان العرب، ١١٦/١٢-١١٧ مادة (حجم)

والقسط البحري بضم القاف: عود يجاء به من الهند يجعل في البخور للدواء، انظر، المعجم الوسيط، ٧٤٠/٢، مادة (قسط).

والحديث أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الحجامة من الداء، ١٦٢/٧، ومسلم، كتاب المساقاة، حل اجرة الحجامة، ٢٤٢/١٠، وأبو داود، كتاب الطب، باب من الحجامة، ٤/٤ .

٩- انظر تخريج الحديث شاهد (٧) السابق.

١٠- أخرجه البخاري، انظر فتح الباري، كتاب الطب، باب دواء المبطلون، ١٧٠/١٠، وابن ماجة، كتاب الطب، باب العسل، ١١٤٢/٢ وقال إسناده صحيح ورجاله ثقات.

١١- مثل قوله صلى الله عليه وسلم: (فِي الْحَبَةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ) والحديث أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الحبة السوداء، ١٦٠/٧، ومسلم، كتاب السلام، باب لكل داء دواء، ٢٠١/١٤، وابن ماجة، كتاب، باب الحبة السوداء، ١١٤١/٢، والترمذي، كتاب الطب، باب ما جاء في الحبة السوداء ٣٣٧/٤ .

وقوله عليه الصلاة والسلام: (إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونَ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، ١٦٩/٧، ومسلم كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة ٢٠٤/١٤ .

وقوله عليه الصلاة والسلام: (الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ، فِي شَرْطَةِ مُحَجَّمٍ، أَوْ شَرَبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كِيَةِ بِنَّارٍ وَأَنْهِيَ أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، ١٥٩/٧، ومسلم، كتاب السلام، باب لكل داء دواء،

وقوله عليه الصلاة والسلام: (الْكَمَاءُ مِمَّنْ وَمَا وَهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب المن شفاء للعين، ١٦٤/٧، وابن ماجة، كتاب الطب، باب الكمأة والعجوة، ١١٤٢/٢، والترمذي، كتاب الطب، باب ما جاء في الكمأة والعجوة. ٣٥٠/٤ .

وقوله عليه الصلاة والسلام: (عَلَيْكُمْ بِالْعُودِ الْهِنْدِيِّ (يعني به الكُست) فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةُ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ).

أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب العذرة، ١٦٥/٧، ومسلم، كتاب السلام، باب لكل داء دواء، ٢٠٠/١٤، وابن ماجة، كتاب الطب، باب دواء ذات الجنب، ١١٤٨/٢ .

وقوله عليه الصلاة والسلام: (عَلَيْكُمْ بِالْبَغِيزِ النَّافِعِ التَّلْبِينَةِ) (يعني الحساء) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب التلبينة للتمريض، ١٦١/٢، وابن ماجة، كتاب الطب، باب التلبينة، ١١٤٠/٢ .

وقوله عليه الصلاة والسلام: (إِنَّ لِبَدْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِرِجْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا)

أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب حق الضيف، ٣٨/٨ .

- ١٢- حيث كان كل نبي من الأنبياء يمارس مهنة الطب حسب بيئته وأحوال زمانه في الفترة التي عاشها، فعيسى عليه السلام مثلاً مارس مهنة الطب لإبطال سحر السحرة الذي كان منتشرًا في زمانه، وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مارس فيما يطلق عليه اليوم (الطب الوقائي) لأن علوم الطب وأدواته والآله وتقنياته لم تكن معروفة كما نشهدها اليوم.
- ١٣- أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب الرجل وعمله بيده، ٧٤/٣، وأحمد في المسند ٤٦٦/٣
- ١٤- أخرجه ابن ماجة، كتاب الطب باب الحجامة، ١١٥١/٢ وقال حديث صحيح ، وانظر أهمية المعلومات الطبية في الحجامة، هشام الخطيب، الطبيب المسلم وأخلاقيات المهنة، ط ١، عمان، ١٩٩١، ص ٢٥ .
- ١٥- أخرجه البخاري، كتاب باب رحمة الناس والبهائم، ١١/٨، ومسلم بشرح النووي، كتاب السلام باب سقي البهائم، ٢٤٢/١٤ .
- ١٦- أخرجه الترمذي، كتاب الأدب، باب ما جاء في رحمة المسلمين، ٢٨٥/٤، وقال حديث صحيح.
- ١٧- أخرجه أبو داود، كتاب الترجل، باب ما جاء في الخضاب، ٨٥/٤، وأحمد في المسند، ١٦٣/٤، وانظر، أحمد الحسن، أبحاث المؤتمر السنوي الثالث للجمعية السورية، ص ٢١٣ .
- ١٨- أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل، ٢٦/١-٢٧، وابن ماجة، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ٨١/١، والدارمي، المقدمة، باب في فضل العلم والعالم، ٩٨/١، وأحمد في المسند ٢٤٠/٤ .
- ١٩- أخرجه الترمذي، كتاب الطب، باب ما جاء في الدواء والحث عليه، ٣٣٦-٣٣٧/٤ .
- ٢٠- أبو علي الحسين بن علي بن سينا، القانون في الطب، دار صادر، بيروت، ١٨٧/١ .
- ٢١- ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، ط ٤، ١٩٨١، بيروت، ص ٤٩٣ .
- ٢٢- المرجع السابق، ص ٤٥١ .
- ٢٣- أحمد الحسن، أبحاث المؤتمر السنوي الثالث للجمعية السورية، ص ٢٢٧، وانظر، هشام الخطيب، الطبيب المسلم وأخلاقيات المهنة، مرجع سابق، ص ٨، نقلاً عن ابن رشد في مخطوطه الكليات، ولم أر المخطوط.
- ٢٤- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، دار الكتاب العربي، بيروت، ٦٧/٣ .
- ٢٥- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢١/١ .
- ٢٦- العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الجيل، ط ٢، ١٩٨٠، بيروت، ص ٦

٢٧- المرجع السابق.

٢٨- أبو اسحق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩/١.

٢٩- هشام الخطيب، الطبيب المسلم وأخلاقيات المهنة، مرجع سابق، ص ١٥.

٣٠- فؤاد مزنز، النبي المصطفى فيما اختار واصطفى، دار الكتب الثقافية، بيروت، ص ٢١.

٣١- المرجع السابق، ص ١٧.

٣٢- المرجع السابق، ص ١٧-١٨.

٣٣- أحمد الحسن، أبحاث المؤتمر السنوي للجمعية السورية، ط ١، ١٩٨٠م، ص ٢٧٩.

٣٤- انظر شواهد ١٩، ٧.

٣٥- لا يتعارض هذا مع قوله تعالى: (وَإِذَا مَرَضْتُ فَبُهِرْتُ بِشَيْءٍ) فمع الاقرار والتسليم بأن الله عز وجل هو واضع المرض وهو صاحب الشفاء، لكنه سبحانه وتعالى ربط الأسباب بالمسببات فيما يقع تحت حواس الانسان وقدراته، فلا يفهم من أن الشفاء بيد الله القعود وعدم السعي في طلب الشفاء والرضى بالتواكل المذموم، إنما الذي يفهم أن البحث عن الداء واكتشاف الدواء ونشده في أي مكان وأي زمان هو الذي يتناسب مع قوله تعالى (وَإِذَا مَرَضْتُ فَبُهِرْتُ بِشَيْءٍ)، فالفرد مسؤول عن مرضه، والأمة كلها مسؤولة عن مرض المريض والبحث عن شفاؤه وعما ينفعه من الأدوية إذا قصر أطباؤها عن القيام بواجبهم في البحث والتحري عن العلاج وتخفيف المرض والحد منه، لأن الحد من الألم والمرض دليل قوي على تقدم الأمة ورفعة شأنها وعظمتها بين الأمم، فالأمة تفتخر بكثرة الأصحاء والأطباء الذين يكتشفون الأمراض ويوجدون العلاج ولا تفتخر بكثرة المرضى والجهلاء الذين يستكينون ويستسلمون للأمراض، وهذا هو ما فهمه الصحابة ونادوا به، فسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه الذي أصيب بمرض القلب وأمره عليه الصلاة والسلام بإتيان الطبيب الحارث بن كلدة إشارة صريحة على ضرورة نشدان الدواء والاهتمام بالعلاج حيثما كان، حيث قال عليه الصلاة والسلام (إِنَّكَ رَجُلٌ مَفُودٌ أَتَى الْحَارِثَ بْنَ كُلْدَةَ أَخُو ثَقِيفٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ يَتَطَبَّبُ)، وللعلم فإن الحارث بن كلدة كان على غير دين الإسلام ومع هذا أمر سعد بإتيانه لأجل التطبيب، والدواء لا يتعارض مع قواعد الشريعة الغراء وأهدافها وروحها العامة ولا سيما عندما لا يوجد الطبيب المسلم مطلقاً أو يكون موجوداً ولكنه غير كفؤ في اكتشاف المرض، وغير مختص في وصف العلاج، وأخرج حديث (إِنَّكَ رَجُلٌ مَفُودٌ.....، أبو داود، كتاب الطب، باب الأدوية المكروهة، ٤٠٠/٢).

٣٦- لأن الدافع الغريزي للعلاج وحسب التخلص من المرض يطغى على كل شيء، وهذا الدافع نجده

في الحيوان كما نجده في الإنسان، فالحيوان يعالج نفسه بالتمرغ بالتراب إذا ما أصابته حشرة، ويحاول لقم جروحه كنوع من أنواع العلاج، ومثل هذا التوجه والدافع نجده لدى الإنسان فإذا ما جرح تراه يمسح جرحه بلسانه محاولاً التخلص من الألم.

٣٧- يبدو أن صورة الطب عند عرب الجاهلية كانت بدائية تقوم على تجارب قاصرة ومتوارثة، وغير مبنية على قانون طبيعى، وكان اعتمادهم على الكي بالنار الملجأ الأخير والدواء الوحيد للأمراض المزمنة ومن أقوالهم (كل داء حُسم بالكي آخر الأمر، وآخر الطب الكي) وكثيراً ما اختلطت الأمور السحرية عندهم بالطب.

٣٨- بل إن إنسان ما قبل التاريخ استخدام العلاج حسب ما كان عنده من إمكانيات وما كانت تسمح به حدود معرفته بالطب، ولكنه في غالب الأحيان كان ينسب الأمراض الى أرواح شريرة أو غضب الالهة، فكان يقدم لهذه الالهة القرابين طمعاً في الرضى وطرده الأمراض.

٣٩- اكتشفت بعض اللوحات الطبية التي تشير الى استعمال الأدوية، ومنها تلك اللوحة التي وجدت في بلدة (نيبو) ويرجع تاريخها لنهاية الألف الثالث قبل الميلاد، ولعل أهم ما في هذه اللوحة هو أن ما فيها من وصفات ومعالجات خال من ذكر الأرواح والتعاويذ والسحر، وهي تعتمد كلياً على المادة في التطبيب، وفي هذه اللوحة ثلاثة أعمدة، كتب في العمود الأول أسماء ١٥٠ نباتاً طبيياً، وفي العمود الثاني ذكر المرض الذي يعالج بكل من هذه النباتات، وفي العمود الثالث الكميات وعدد الجرعات في اليوم، وهل تؤخذ على الجوع أو بعد الأكل وغير ذلك من تعليمات.

ومن الطريف أن المعالجة واستخدام الدواء في حضارة وادي الرافدين كانت تتم من خلال ثلاثة أشخاص يتعاونون في معالجة المريض كالتالي:

الأول: يدعى الكاشف وهو أول من يستدعي إلى المريض ومهمته التشخيص وقراءة الأدعية والتعاويذ.

الثاني: ويدعى المعالج، وهو الذي يضع تشخيصه من واقع أعراض المرض وهو الذي يحضر الدواء ويصفه للمريض ويعين مقدار الجرعة وكيفية تكرارها.

الثالث: ويدعى الجراح وهو الذي يستدعي في الحالات التي تتطلب مداخلات جراحية، وهو الوحيد الذي تتناوله العقوبات فيما إذا أحدث جراحته ضرراً بالمريض. انظر أحمد الحسن،

أبحاث المؤتمر الثالث للجمعية السورية لتاريخ العلوم ١٩٨٠م، ص ٢٤٦-٢٤٧

٤٠- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، مرجع سابق، ص ٨٣. وانظر السيد الجميلي، إعجاز الطب النبوي، دار ابن زيدون، دمشق، ط ٢، ١٩٨٦م، ص ٧. وأحمد الفنجري، الطب الوقائي في

- الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م، ص ٣٤.
- ٤١- انظر شواهد ٨، ٩، وانظر، زاد المعاد، مرجع سابق، ٨٢/٣.
- ٤٢- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، مرجع سابق، ص ٦٧، وانظر تاريخ بغداد ٣٦/١٤. والجميل، اعجاز الطب النبوي، مرجع سابق، ص ١٦.
- ٤٣- انظر شاهد ٤٧ الآتي بهذا الخصوص.
- ٤٤- حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط ١، ١٩٨٦م، ص ١٣٥. وانظر أحمد الحسن، أبحاث المؤتمر السنوي الثالث للجمعية السورية، مرجع سابق، ص ٢٠٨.
- ٤٥- انظر أبحاث المؤتمر السنوي الثالث للجمعية السورية، مرجع سابق، ص ٢٤٦-٢٤٧.
- ٤٦- المرجع السابق، ص ٢٠٦-٢٠٧.
- ٤٧- جاء فيه قال الواثق لحنين: (ما أول الآت الغذاء من الأسنان؟ قال: أول الآت الغذاء الفم وفيه الأسنان، والأسنان اثنتان وثلاثون سنناً منها في اللحي الأعلى ستة عشر سنناً، وفي اللحي الأسفل كذلك ومن أربعة في كل واحد من اللحين، عراض محددة الأطراف يسميها الأطباء من اليونانيين القواطع، وذلك أن بها يقطع ما يحتاج إلى قطعه من الأطعمة اللينة، كما يقطع هذا النوع من المأكول بالسكين وهي الثنايا والرباعيات، وعن جنبي هذه الأربعة في كل واحد من اللحين سنان رؤوسهما حادة وأصولها عريضة، وهي الأنياب، وبها يكسر كل ما يحتاج إلى تكسيه من الأشياء الصلبة مما يؤكل، وعن جانبي النابين في كل واحد من اللحين خمس أسنان اخر عوارض خشنة، وهي الأضراس، ويسميها اليونانيون الطواحين، لانها تطحن ما يحتاج إلى طحنه مما يؤكل وكل واحد من الثنايا والرباعيات والأنياب له أصل واحد).
- انظر أحمد الحسن، أبحاث المؤتمر السنوي الثالث، مرجع سابق، ص ٢٠٩.
- ٤٨- المرجع السابق، ص ٢٢٢.
- ٤٩- الذي أول مؤسس لمدرسة طبية قديمة.
- ٥٠- حيث تخرج منها الأطباء والعلماء ومنهم الطبيب المشهور جالينوس. وتعد أول معهد علمي لجأ إليه العرب في عهد الأمويين.
- ٥١- التي تخرج منها الأطباء المسلمون الأوائل، الذين ذاع صيتهم وعلت شهرتهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين، أمثال الحارث بن كلدة وابنه النضر بن الحارث وابن أثال، وأبي رمثة التميمي الذي كان جراحاً خص نفسه بالأعمال الجراحية، وضامد بن ثعلبة الأزدي الذي جاء الرسول صلى الله عليه وسلم ليداويه عندما سمع كفار قريش يقولون

إن محمداً مجنون، فلما مثل بين يديه سمع من الرسول كلاماً لم يسمعه قط، مختلفاً عن كلام الكهنة فأسلم.

٥٢- التي كانت في الأصل مشافي لجميع الأمراض والعلل، حيث كانت تقسم إلى مشاف عامة ومشاف ثابتة ومشاف اختصاص التي تختص بأمراض الجذام والأمراض العقلية وغيرها، والجدير بالذكر أن الوليد بن عبد الملك (٨٨هـ ٧٠٦ م) هو أول من بنى هذه البيمارستينات في الإسلام، ووضع فيها الأطباء وأجرى عليهم وعلى المرضى الأرزاق، وظلت البيمارستينات تقوم بدورها المشرف في خدمة المرضى الى أن دار الزمن فاهملت وهجرت إلا من المجانين الذين تنسب لهم لفظة البيمارستينات الى يومنا هذا، انظر شواهد ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، من مرجع أحمد عيسى بك، تاريخ البيمارستينات في الإسلام، جمعية التمدن الإسلامي، دمشق، ١٩٣٩م، ص ٤، وأبحاث المؤتمر السنوي للجمعية السورية، مرجع سابق، ص ٢٦٧-٢٧٠.

٥٣- يقول ابن سينا في كتابه القانون: (وعلم الطب ليس من العلوم الصعبة، فلا جرم أن برزت فيه في أقل مدة حتى صار فضلاء الطب يقرأون عليّ علم الطب وتعهدت المرضى، فانفتح عليّ من أبواب المعالجات المقتبسة من التجربة ما لا يوصف، وأنا في هذا الوقت من أبناء ست عشرة سنة). ابن سينا، القانون، وانظر خالد ماغوط، أبحاث المؤتمر الخامس للعلوم، حلب، ١٩٨٣، ص ١٥٧، ولأن ابقرات وجالينوس والرازي وابن سينا هم أقطاب الطب فقد قيل: كان الطب معدوماً فواجده أبقرات، وكان ميتاً فاحياه جالينوس، وكان متفرقاً فجمعه الرازي، وكان ناقصاً فأكمله ابن سينا) أنظر خالد ماغوط، أبحاث المؤتمر الخامس للعلوم، حلب، ١٩٨٣، ص ١٥٧.

٥٤- وفي هذا يقول أسامة بن منقذ في كتابه (الاعتبار).

(من عجيب طبهم أن صاحب المنيطرة كتب إلى عمي يطلب منه إنفاذ طبيب يدوي مرضى من أصحابه، فارسل اليه طبيباً نصرانياً يقال له ثابت، فما غاب عشرة أيام حتى عاد فقلنا: ما أسرع ما داويت المرضى، قال: أحضروا عندي فارساً قد طلعت في رجله دملة وامرأة قد لحقها نشاف. فعملت للفارس لبيخة الدملة ففتحت الدملة وصلحت، وحملت المرأة ورطبت مزاجها. فجاءهم طبيب افرنجي فقال لهم: هذا ما يعرف شيئاً يداويهم. وقال للفارس: أيهما أحب إليك تعيش برجل واحدة أو تموت برجلين؟ قال: أعيش برجل واحدة، قال احضروا لي فارساً قوياً وفأساً قاطعة، فحضر الفارس والفأس وأنا حاضر فحط ساقه على قرمة خشب وقال للفارس اضرب رجله بالفأس ضربة واحدة اقطعها، فضربه وأنا أراه ضربة واحدة ما انقطعت ثم ضربة ثانية فسال مخ الساق ومات الرجل من ساعته، وأبصر المرأة فقال

هذه امرأة في رأسها شيطان عشقها احلقوا شعرها، فحلقوها وعادت تأكل من مأكلمهم الثوم والخرذل.

فزادها النشاف، فقال: الشيطان قد دخل رأسها، فأخذ الموس وشق رأسها صليباً وسلخ وسطه حتى ظهر عظم الرأس وحكه بالملح فماتت من وقتها، فقلت لهم أبقى لكم اليّ حاجة؟ فقالوا لا، فجئت وقد تعلمت من طبهم ما لم أكن اعرفه.

ويروي بعض المؤرخين الأوروبيين الثقافات حادثة أخرى شبيهة بهذه جرت بعد مئتي سنة من وقوع الحادثة التي أوردتها أسامة بن منقذ وهي قصة الأمير الصغير (ديدو الثاني) فون ووشيليتز الذي كان يشكو قصراً في نفسه وسمنة في بدنه فأراد أن يستشير طبيباً ليعرف إذا كانت سمنته هذه ستزعجه في الرحلة التي ينوي القيام بها مع الإمبراطور هانرش السادس إلى (أبولين) في إيطاليا. فما منع الطبيب أن تناول موساً حادة شق بها بطن الأمير المسكين ببساطة فتنزع الشحم الزائد منه وانتزع روحه معه كذلك. انظر أحمد الحسن، أبحاث الموقر السنوي الثالث، مرجع سابق، ص ٢٢٩-٢٣٠.

٥٥- د. عليا رشيد عزت، علم الأدوية الإجتماعي وسوء استعمال الدواء، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٥، ص ١٣-١٤. ومحمود غرايبة علم الامراض، ط ١، ١٩٨٨م ص ٥.

٥٦- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، مرجع سابق، ٧٩/٣.

٥٧- ابن أبي أصيبعة، طبقات الأطباء أحمد حسن، أبحاث الموقر السنوي الثالث، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

٥٨- المرجع السابق، ص ٢٠٥.

٥٩- المرجع السابق، ص ٢٠٥، وانظر ابن قيم الجوزية، الطب النبوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، ط ١٦، ١٩٩٣، ص ١٠.

٦٠- الخمر: اسم لما خامر العقل أي قاربه وخالطه، وخامر العقل غطاه وستره. والخمر في الشريعة: كل شراب مسكر من أي أصل كان قليلاً وأخذ أم كثيراً. والخمر طبيباً كل سائل يحتوي على نسبة معينة من الكحول، ولأنّ الخمر تسكر وتغيب العقل فتمنعه من التفكير السليم، يستحيل أن يوجد منها شفاء إضافة إلى أنها نجسة حسيّاً ومعنوياً على رأي جمهور الفقهاء، وإن كان بعضهم يرى أنّ نجاستها معنوية فقط، أما من حيث الحس فإنها طاهرة والمحرم شربها فقط، ذلك عند الليث بن سعد وربيعة والمزني صاحب الإمام الشافعي وعند بعض المتأخرين من البغداديين والقرويين.

هذا وقد تواردت الأدلة التي تنهى عن استخدام الخمرة كدواء سواء أعطيت منفردة أو ممزوجة

بغيرها.

فعنه عليه السلام أنه قال عندما سئل عن التداوي بالخمير: (مَنْ تَدَاوَى بِالْخَمْرِ فَلَا شِفَاءَ لِلَّهِ). أخرجه أبو نعيم في الطب، وفي الفتح الكبير، ١٧٧/٣.

وسئل عليه السلام أن يجعل أو يخلط الخمر في الدواء فقال (إنها داء) حيث ورد في صحيح مسلم أن طارق بن سويد الجعفي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه أو كره أن يصنعها فقال: إنما أضعها للدواء فقال: (إنه ليس بدواء ولكنه داء). أخرجه مسلم بشرح النووي، كتاب الأشربة، باب تحريم التداوي بالخمير، ١٥٢/١٣. وأبو داود، كتاب الطب، باب الأدوية المكروهة، ٧/٤. وابن ماجة، كتاب الطب، باب النهي أن يتداوى بالخمير، ٧٥١١/٢. ويلحق بالخمير كافة المخدرات واستعمالها كدواء من مسكر وحشيش وأفيون وبيرة وكوكائين وما يجد ذلك من أسماء منفردة أو ممزوجة بغيرها. وذلك لأن آثارها لا تقل عن آثار الخمرة بل أكثر.

يقول الإمام ابن تيمية: (وحدثها بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنع من دخولها في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسكر، فقد حدثت أشربة مسكرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وكلها داخلة في الكلم الجوامع من الكتاب والسنة).

ويقول رحمه الله: أيضا في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كُلُّ مَسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ) يتناول ما يسكر ولا فرق بين أن يكون المسكر مأكولاً أو مشروباً، أو جماداً أو مائعاً فلو اصطبغ بالخمير كان حراماً ولو أماع الحشيشة وشربها كان حراماً، ونبينا صلى الله عليه وسلم بعث بجوامع الكلم، فإذا قال كلمة جامعة كانت عامة في كل ما يدخل في لفظها ومعناها سواء كانت الأعيان موجودة في زمانه أو مكانه أو لم تكن. انظر فتاوى ابن تيمية، ٢٠٤/٣٤-٢٠٥، وأخرج حديث كل مسكر خمر.. الإمام مسلم بشرح النووي، بيان كل مسكر خمر ١٧٢/١٣، وابن ماجة، كتاب الأشربة، باب كل مسكر حرام، ١١٢٣/٢.

وما ينطبق على الخمر من نجاسة ينطبق على الحشيشة.

يقول ابن حجر الهيتمي رحمه الله قال محمد بن زكريا إمام وقته في الطب في الحشيشة: (وتولد أفكاراً كثيرة رديئة وتحفف المنى لقللة الرطوبة في الأعضاء الرئيسية اي وإذا قلت رطوبة تلك الأعضاء الرئيسية كانت سببا لحادث أخطر الأمراض وأقبح العلل، وما أنشد فيها:

قل لمن يأكل الحشيشة جهلاً
يا خسيساً قد عشت شر معيشة

ويضيف: (واعلم أن الحشيشة المعروفة حرام كالخمير يحد أكلها على قول قال به جماعة من أهل العلم كما يحد شارب الخمر، وهي من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج إفساداً

عجيباً، حتى يصبر في متعاطيها تخنث قبيح وديانة عجيبة وغير ذلك من المفاسد، فلا يصير له من المروءة شيء البتة، ويشاهد من أحواله خنوثة الطبع وفساده، وانقلابه إلى أشر من طبع النساء وكذا متعاطي نحو البنج والأفيون، وسبب اختلاف العلماء في الحد وفي نجاستها كونها جامدة مطعومة ليست شراباً، فقليل هي نجسة كالخمر وهو الصحيح عند الحنابلة وبعض الشافعية وقيل طاهرة لجمودها وهو صحيح عند الشافعية، وقيل المائعة نجسة والجامدة طاهرة، قال: وعلى كل حال فهي داخلية فيما حرم الله ورسوله من الخمر لفظاً ومعنى.

ويضيف، وقال بعض العلماء في أكلها (الحشيشة) مائة وعشرون مضرة دينية ودينية منها أنها تورث الفكرة الرديئة، وتحجف الرطوبات الغريزية، وتعرض البدن لحدوث الأمراض، وتورث النسيان، وتصدع الرأس، وتحجف الرطوبات الغريزية، وتعرض البدن لحدوث الأمراض، وتورث النسيان، وتصدع الرأس، وتقطع النسل، وتحجف المنى، وتورث الفجأة، واختلال العقل وإفساده والدق والاستسقاء وفساد الفكر، ونسيان الذكر وإفشاء السر وإنشاء الشر، وذهاب الحياء، وكثرة المراء، وعدم المروءة، ونقض المودة، وكشف العورة، وعدم الغيرة وإتلاف الكيمس، ومجالسة إبليس، وترك الصلوات والوقوع في المحرمات، والبرص، والجذام، وتوالي الاسقام، والرعدة على الدوام، وثقب الكبد، واحتراق الدم والبحر، وتنتن الفم، وفساد الأسنان، وسقوط شعر الأذنان، وصفرة الأسنان، وعشاء العين، والفشل، وكثرة النوم والكسل، وتجعل الأسد كالعجل، وتعيد العزيز ذليلاً والصحيح عليلًا والشجاع جباناً والكرام مهاناً، إن أكل لا يشبع وإن أعطى لا يقنع، وإن كُلم لا يسمع، تجعل الفصح أبكم والذكي أبلم، وتذهب الفطنة، وتحدث البطنة، وتورث العنة واللعة والبعد عن الجنة، ومن قبائحها أنها تنسي الشهادتين عند الموت، بل إن هذا أدنى قبائحها.

ويضيف: (حكى القرافي وابن تيمية الإجماع على تحريم الحشيشة. قال من استحلها فقد كفر، قال: وإنما لم يتكلم فيها الأنمة الأربعة لأنها لم تكن في زمنهم، وإنما ظهرت في آخر المائة السادسة وأول المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار).

انظر، ابن حجر المكي الهيتمي، الزواجر، ضبط أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٩٨٧، ٣٥٨/١، ٣٥٥.

ويرى الحنفية أن من قال بطل الحشيشة فهو زنديق مبتدع. يقول ابن عابدين: (ويحرم أكل البنج والحشيشة والأفيون لأنه مفسد للعقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة). انظر رد المحتار، دار الفكر، ٦ / ٤٥٧-٤٥٨.

ويقول الصنعاني: (إنه يحرم ما أسكر من أي شيء وإن لم يكن مشروباً كالخشيشة). انظر سبل السلام، مكتبة الرسالة، ١٩٧١، ٣٦/١.

وما ينطبق على الخمر والخشيشة ينطبق على الأفيون والبنج وسائر المخدرات بل لربما يكون أقبح لأنه يستجمع القبائح الموجودة في الخشيشة والخمر. يقول ابن حجر الهيتمي: (بل يزيد الأفيون ونحوه عن الخشيشة والخمر بأن فيه مسخاً للخلقة كما يشاهد من أحوال آكله، وعجيب ثم عجيب ممن يشاهد من أحوال آكله تلك القبائح التي هي مسخ البدن والعقل وصيرورتهم إلى أخس حالة وأرث هيئة وأقذر وصف. انظر الزواجر، مرجع سابق، ٣٥٩/١. وهذا وقد حاول بعض علماء المسلمين كالقرافي أن يوجد بعض الفروق اللطيفة بين أنواع من المشروبات واصفاً بعضها بالمسكرات والبعض الآخر بالمرققات والبعض الثالث بالمفسدات. فالمسكر كما يستفاد من قوله: (هو الذي يغيب العقل ولا تغيب معه الحواس من نشوة وفرح وزيادة في الشجاعة وقوة النفس والميل إلى البطش والانتقام لذلك قال الشاعر حسان بن ثابت:

ونشربها فتركنا ملوكاً وأسرا ما ينهنها اللقاء

والمرقد: هو الذي يغيب معه الحواس كالسمع والبصر والشم واللمس كالبنج. والمفسد: هو المشوش للعقل كالخشيش والأفيون وسائر المخدرات والمفترات التي تثير الخلط الكامن في الجسد، إلى إن يقول:

(وأما أهل الخشيش والأفيون فيصرون همدة ساكنين انتزعت منهم قوة البطش، بل هم أشبه شيء بالبهائم، ولذلك تحدث حوادث القتل مع شراب الخمر، ولا تكاد مع أصحاب المخدرات إذ هذه المخدرات تحدث خنثة الطبع وفساده، وقد تجر صاحبها إلى الديانة على زوجته وأهله فضلاً عن الأجانب، والمسكرات محرمة إجماعاً وفيها الحد، والمخدرات محرمة كذلك وفيها الحد أو التعزير الزاجر عنها).

انظر القرافي، الفروق، عالم الكتب، بيروت ٢١٥-٢١٧.

أقول: ومع تقديرنا لهذا التقسيم فإننا نقول إن الشريعة الإسلامية وحدها هي التي أعطت أوصاف الأشياء ودرجاتها في التحريم والتحليل وهي الشريعة المتفردة التي تجمع بين المسكرات والمفترات والمخدرات من حيث التحريم كونها جميعها تذهب العقل وتحدث طرباً ونشوة لدى متناولها وإن كان ذلك على درجات متفاوتة من حيث قوة الإدمان وتوسطه، وقتله.

٦١- الأعراف / آية / ١٥٧.

٦٢- أخرجه مسلم بشرح النووي، كتاب الأشربة، باب تحريم التداوي بالخمر، ١٥٢/١٣ وأبو

- داود، كتاب الطب، باب الأدوية المكروهة، وانظر شاهد ٦٠ من الهوامش.
- ٦٣- أخرجه البخاري تعليقات ٩٨، وانظر شاهد ١١ من الهوامش، والدارمي من السنن، كتاب الطب باب ليس في الخمر شفاء، ١١٢/٢، وانظر ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، مرجع سابق، ٤١١/٣.
- ٦٤- أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب في ثمن الخمر والميتة، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ٢٧٩/٣، وابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما لا يحل بيعه، المكتبة العلمية، بيروت، ٧٣٢/٢، والحديث صحيح.
- ٦٥- البقرة / آية ٢١٩.
- ٦٦- النساء / آية ١٦٠.
- ٦٧- ابن قيم الجوزية، الطب النبوي، مرجع سابق، ص ١٥٦.
- ٦٨- ابن العربي، الخلاصة الفقهية، ص ٢٠٩، والخرشي على مختصر خليل، ٢٨/٣-٢٩.
- ٦٩- الشافعي، الأم، دار المعرفة، بيروت، ٢٥٣/٢.
- ٧٠- المرجع السابق.
- ٧١- المرجع السابق، وانظر أبو اسحق الشيرازي، المذهب، دار المعرفة بيروت، ط ٢، ٢٥٨/١.
- ٧٢- أبو اسحق الشيرازي، المذهب، دار المعرفة بيروت، ط ٢، ٢٥٨/١.
- ٧٣- حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج، لابن حجر، دار صادر، بيروت، ٣٨٧/٩.
- ٧٤- الفتاوي الهندية وهوامش فتاوي قاضيخان وابن اليزاز، المكتبة الإسلامية، تركيا، ٤٠٣/٣.
- ٧٥- ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، ٨٥٤/٦.
- ٧٦- انظر شاهد ٦٣.
- ٧٧- انظر شاهد ٦٣.
- ٧٨- النووي، المجموع شرح المذهب، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ٥٣/٩.
- ٧٩- موفق الدين بن قدامة وشمس الدين بن قدامة، المغني والشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م، ٨٣/١١، ٨٧.
- ٨٠- الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٨٨/٤.
- ٨١- الترياق: دواء يتعالج به من السم ويجعل فيه من لحوم الحيات فلا يباح أكله ولا شربه لأن لحم الحية حرام، ورخص به الشعبي ومالك أيضاً لأنه يرى إباحة لحوم الحيات هو المعتمد في مذهب الشافعية.

انظر موفق الدين بن قدامة وشمس الدين بن قدامة، المغني والشرح الكبير، مرجع سابق، ٨٢/١١.

٨٢- الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، مرجع سابق، ١٨٨/٤.

٨٣- علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م، ٣٣٩/٣.

٨٤- محمد العربي، الخلاصة الفقهية، ص ٢٠٩، والخرشي على مختصر خليل، ٢٨/٣-٢٩.

٨٥- المرجع السابق.

٨٦- النحل / آيات ٦٧-٦٩.

٨٧- انظر شاهد ١٠ تجد تخريج الحديث.

٨٨- أثبت الطب الحديث أن العسل يحتوي على فيتامين ب ومركباته، وهذا الفيتامين يساعد على النمو ويقاوم الأمراض العصبية والجلدية ويقاوم الأنيميا كما انه يحتوي على فيتامين ج ومركباته، وهذا الفيتامين يقاوم كثيراً من أمراض الدم والأسقريوط، ويساعد على منع النزيف والتسمم، كما انه يحتوي على السكر الذي يحتاجه الجسم حيث تبلغ نسبة السكر فيه ٧٥٪ كما يحتوي على المركبات البروتينية التي تبني خلايا الجسم.

انظر السيد الجميلي، اعجاز الطب النبوي، مرجع سابق، ص ٤١.

٨٩- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، مرجع سابق، ٧٣/٣-٧٤.

٩٠- رواه أبو نعيم في الحلية، وانظر كشف الخفاء ومزيل الالباس، ٣١١/١١، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة، ٣٧٩، والبخاري في التاريخ الكبير، ٦/٦، والسيوطي في الجامع الصغير، ٦٣٩٣، وانظر محمد عبد الرحيم، الزيت شفاء من سبعين داء، دار أسامة، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م، ص ١٨.

٩٣- منها على سبيل المثال في المذهب الحنفي:

الميرغيناني، الهداية شرح بداية المبتدي المكتبة الإسلامية، ١٠٨/٤-١١٤.

والسمرقندي، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٩٨٤، ٣٢٥-١٩٣.

وفي المذهب الشافعي، الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت ٢/٢-٧-٤٠٧-١١٦-٨١١. وفي المذهب الحنبلي:

موفق الدين بن قدامة المقدسي، المغني والشرح الكبير، ٨٢/١١-٨٣، والبهوتي، كشاف القناع، ١٨٨/٦-٢٠١.

٩٤- محمد العربي القروي، الخلاصة الفقهية، ص ٢١١.

- ٩٥- ابن رشد القرطبي، المقدمات الممهدات، دار صادر، بيروت، ١-٢/٣٣٧.
- ٩٦- موفق الدين بن قدامة وشمس الدين بن قدامة، المغني والشرح الكبير، مرجع سابق، ٧٢/١١.
- ٩٧- وإن كنت أحياناً أستشف من كلام الإمام أحمد رضي الله عنه ما يقيد التداوي الذي في أصله حلالاً إذا خلط بغيره من النجس عندما يقول مثلاً: (يجوز أكل الاطمعة التي فيها الدود والسوس كالقواكه والقثاء والخيار والبطيخ والحبوب والخل إذا لم تقدره نفسه وطابت به لأن التحرز من ذلك يشق، ويضيف (ويجوز أكل العسل لقشه وفيه فراخ لذلك). انتهى كلام أحمد، انظر المغني والشرح الكبير، مرجع سابق، ٨٣/١١.
- أقول: مع ان الطعام هنا خلط بالدود والسوس (وإن كان هناك خلاف في نجاسته) لكن على أي حال يظل الدود والسوس إلى النجاسة أقرب ومع هذا جوزه.
- وروايته الأخرى انه إذا وَلَغَ الكَلْبُ في اناء كبير فيه سمن أو زيت لا ينجس، وإن كانت رواية أخرى له أنه ينجس، ورواية ثالثة أن النجس إذا مزج مع الماء لا ينجس ومع غيره يبقى على النجاسة، لأن الماء طاهر ومطهر، وغير الماء ليس بظهور فلا يدفع النجاسة عن نفسه.
- ٩٨- الأقر باذين أو دساتير الأدوية العربية: وهو رسم الأدوية ونسقتها أو مجموعها وهو الدستور المتبع في تحضير الأدوية. انظر الموسوعة العربية المسيرة. وانظر أبحاث الندوة العالمية لتاريخ العلوم عند العرب، ط١، حلب، ١٩٧٧، ١/٥٨٩.
- ١٠٠- ابن سينا، القانون في الطب، مرجع سابق، ١/٢٢٢ وما بعدها.
- ١٠١- أبحاث الندوة العلمية لتاريخ العلوم عن العرب، مرجع سابق، ١/٥٨٦.
- ١٠٢- المرجع السابق، ١/٥٨٢.
- ١٠٣- أمثال د. محمود الحاج قاسم، الطب الوقائي النبوي، الموصل، ١٩٨٨م، ص ٤٤ وما بعدها، و د. محمد علي البار، الخصر بين الطب والفقه، ص ٢٤، وما بعدها، و د. مانفريد أولمان، الطب الإسلامي، ترجمة د. يوسف الكيلاني، ص ١٧١ وما بعدها، و د. جبر الفضيلات، ظاهرة المخدرات، مرجع سابق، ص ١٤٠ وما بعدها، و د. هشام الخطيب الوجيز في الطب، مرجع سابق، ص ٣١ وما بعدها، ومحمد رفعت، إدمان المخدرات، دار المعرفة، ١٩٨٠م، ص ٥٠ وما بعدها، وعثمان منصور، المستخلص في الطب النباتي والطبيعي، دار عمار، ١٩٨٦م ص ١٦، وما بعدها، ومحمد البوشي، الإسلام والطب، مرجع سابق، ص ١٤٦ وما بعدها.
- ١٠٤- سورة البقرة/ آية ١٧٣.
- هاتان القاعدتان كما ذكرهما السيوطي الشافعي، وابن نجيم الحنفي أصلهما قوله عليه السلام:

(لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ) وهما في غاية الأهمية في كيفية تجنب الضرر إذا وقع، انظر السيوطي، الأشياء والنظائر في فروع الشافعية، ط ١، دار لكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩، ص ٨٤) وابن نجيم، الأشياء والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٨٥-٨٦. وهناك تعليقات جيدة حول هاتين القاعدتين ذكرهما العز بن عبد السلام وأبي اسحق الشاطبي وتناولهما الشيخ مصطفى الزرقاء انظر قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ط ٢، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٠، ٥/٢، الموافقات في أصول الشريعة، ط ٢، دار المعرفة بيروت، ١٩٧٥، ص ٣٦٤ وما بعدها، والمدخل الفقهي العام، ط ١٠، دار الفكر، ٩٩٥/٢-٩٩٦.

١٠٦- غير أنه يؤخذ على الطبيب الرئيس -مع انه درة في الطب- الحادة واراته الفلسفية، وأراجيزه في الخمر والمرأة. فقد قال في المرأة:

أسجية الجفون أكل خود سجيها استعرن من الرحيق
هي الصهباء فخيرها عدو وإن كانت تناغي عن صديق

وقال الخمر

قم فاسقنيها كدم الطلا يصاح بالقدر الملايين الملا
خمرأ تظل لها النصارى سجداً ولها بنو عمران أخلصت الولا
ولو أنها يوماً وقد ولعت بها قالوا: الست بربكم؟ قالو بلى

انظر، خالد ماغوط، أبحاث المؤتمر السنوي الخامس لتاريخ العلوم عن العرب، مرجع سابق، ١٩٨٣م، ص ١٠٥، ٢١٣، ٢٤٤.

١٠٧- فتدل مؤلفات ابن سينا الكثيرة على رسوخ إيمانه بالله تعالى وكمال تصديقه برسالة محمد صلى الله عليه وسلم، فقد قال في مطلع ارجوزته في الطب (بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله)

الحمد لله الملك الواحد رب السموات العلي الماجد

وأستهل كتابه (القانون في الطب) ب: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله حمداً يستحقه بعلو شأنه وسبوغ إحسانه والصلاة على سيدنا محمد وآله وسلامه.

انظر القانون في الطب، مرجع سابق، ٢/١، خالد ماغوط. أبحاث المؤتمر الخامس، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

١٠٨- عمر بن محمود بن عبدالله، الطب الوقائي في الإسلام، ط ١، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٠، ص ١٦١.

١٠٩- أنظر شواهد ١١، ٦٠، ٧٦، من الهوامش لتخريج الحديث، وانظر، عمر بن محمود بن

- عبدالله، الطب الوقائي في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٦٣.
- ١١٣- وان كان المالكية يرون طهارته، لأن كل حيوان عندهم طاهر، فعلة الطهارة عندهم الحياة، فكل حي طاهر، انظر ابن رشد، بداية المجتهد، ط ٥، دار المعرفة، ٨٠/١، وانظر الخرشي على خليل، ٣٠/٣.
- ١١٤- المائدة / آية ٣.
- ١١٥- البقرة / آية ١٧٣.
- ١١٦- المائدة / آية ٣.
- ١١٧- البقرة / آية ١٧٣.
- ١١٨- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٢٢/٢.
- ١١٩- النحل / آية ٨.
- ١٢٠- المؤمنون / آية ٣.
- ١٢٢- البقرة / آية ١٧٣.
- ١٢٣- ابن حزم الاندلسي، المحلى، دار الفكر ٢٨٨/٧.
- ١٢٤- الخرشي على مختصر خليل، ٣٠/٣.
- ١٢٥- ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ٤٧٤/٦.
- ١٢٦- احمد الفنجري، الطب الوقائي، ص ٢٩٠-٣٠٣ بتصرف وعمر بن محمود عبدالله، الطب الوقائي في الإسلام مرجع سابق ص ١٨٩-١٩٠ بتصرف أيضاً، الموسوعة العربية الميسرة، إشراف محمد غريال، دار نهضة لبنان، م ١، ص ٧٦٦، ٧٩٠.
- ١٢٧- انظر، محمود النشيمي، الطب النبوي والعلم الحديث، وانظر عبد الحميد دياب، مع الطب في القرآن الكريم، مؤسسة علوم القرآن، ط ١، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٣٧-١٣٨.
١٢٨. انظر حامد الغوابي، بين الطب والإسلام، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٩٣.
- ١٢٩- أحمد الفنجري، الطب الوقائي، ص ٢٩٠-٣٠٣ بتصرف، وعمر بن محمود عبدالله، الطب الوقائي في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٨٩-١٩٠ بتصرف أيضاً.
- ١٣٠- أحمد الفنجري، الطب الوقائي، ص ٢٩٠-٣٠٣ بتصرف وعمر بن محمود عبدالله، الطب الوقائي في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٨٩-١٩٠ بتصرف أيضاً.
- ١٣١- المرجع السابق.
- ١٣٢- انظر، ص ٢٧ وما بعدها من البحث.
- ١٣٣- انظر شواهد، ١٢٥.

- ١٣٤- البقرة / آية ١٧٣.
- ١٣٥- انظر شواهد ٨٧، ١٠.
- ١٣٦- انظر ص ٢٧، ٢٨ من البحث.
- ١٣٧- انظر إلى الأسباب النفسية لتحريم الخنزير، من خلال البحث.
- ١٣٨- اخرج مسلم وأبو داود، نصب الرأية، ٣١١/٤.
- ١٣٩- انظر شواهد ٦٣، ٧٧، من البحث.
- ١٤٠- انظر إلى الأسباب النفسية لتحريم الخنزير، من خلال البحث.
- ١٤١- قد يظن ضان أن كلمة الضرورة واسعة تستوعب كل المحرمات بحيث يترتب عليها إباحة المحظور وترك الواجب، ولكن عند الإمعان والتدقيق يتبين أن الضرورة التي تبيح المحرم هي في حالة الخوف على النفس الإنسانية من الهلاك والموت، ففي هذه الحالة يباح الأكل من المحرم بمقدار ما يسد الرمق من غير زيادة، أي لأجل البقاء على قيد الحياة لقوله تعالى (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) البقرة (١٧٣).
- وقوله عز وجل (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) البقرة (١٩٥).
- هذا ومن الحكمة أن لا نسلم لكل من ادعى الضرورة بأن الضرورة تبيح له فعل وإباحة المحرم كيفما شاء وأي وقت شاء وخاصة في هذا الزمان، بل لا بد من شروط وضوابط تحكم الضرورة، ومن هذه الشروط والضوابط ما يلي:
- ١- أن تكون الضرورة قائمة فعلاً لا على أمل الوقوع أو منتظرة في المستقبل.
 - ٢- ألا تكون هناك طريقة أو وسيلة أخرى تغني عنها، فضرورة الأكل من المحرمات لأنه لا يوجد غيرها من الحلال.
 - ٣- استمرار العذر المبيح للإقدام عليها، فإذا انقطع العذر أو توقف فيجب الامتناع عنها فوراً
 - ٤- الالتزام بأحكام الإسلام عند ممارستها، فلا يحق قتل القاتل أو زنا الزاني أو غضب الغاصب بحجة الضرورة لأن ذلك اعتداء صارخ على تعاليم الإسلام ومخالفة شرعية.